ESCWA

التوزيع : محـــدود

E/ESCWA/STAT/85/27
٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٥
Arabic
الاصل : بالعربيـــة

الأمم المتحـدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

قسم الاحصـــاء

تقرير عن الزيارة الى الادارة العامة للاحصاء
الجهاز المركزى للتخطيـــط
الجمهورية العربيـــة اليمنيـــة
خلال الفترة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٥

اعـــداد
قطب عبد اللطيف سالـــم
المستشار الاقليمي للحسابـــات القوميـــة
والاحصاءات القوميـــة

LIBRARY

الاراء الواردة في هذا التقرير انما تعبر عن الراي الشخصى للكاتب ولا تمثل بالضرورة راي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيـــا .

85-1414

تقـــــــديـــــــم :

يسعدني أن أسجل تقديرى للجهود التي بذلت من قبل فريق الحسابات القومية باشراف الأستاذ / ماجد باصيل ـ خبير الحسابات القومية ـ والتيكانت نتيجتها هذه البداية الموفقة لتقديرات الحسابات القوميةفي مستواها الحالي في الجمهورية العربية اليمنيه • ولا شك ان الخبير وبصحبته المجموعة العامله في دائرة الحسابات القومية قد بذلوا جهودا مضنيـــه في ظل وجود للبيانـــا ت الأساسية يكاد يكون معدوما •

ويكفيهم أن اللبنه الأولى قد تم بناؤها وأن كوادر وطنية قد بدأ ت تتسلم العمل ـ وهذا هو هدف في حد ذاته •

وأن مهمتي الآن هي محاولة اضافة لبنة او لبنات آخرى واصلاح المسار أو تعديل في أسلوب تقدير يكون قد شابهقصور بسبب النقص في البيانات محاولا في ذلك الاستفادة من آية مصادر احصائية متاحةومنبها الى المصادر الجديدة التي يمكن الاستفادة منها للارتفاع بمستوى التقديرات كما أ ننى سوف آناقشبعـــض المشاكل العملية التي افرزها التطبيق العملي • ولاشك ان الجهود المباشـر ه للأخ / يحيى القيزل ، مدير الادارة العامه للاحصاء واهتمامه بالحسابـــــات القومية كانوسيكونله آثره في تطوير الحسابات وتوفير المصادر الاحصائية الاساسيه اللازمة لها •

كما أن الاستاذ / الدكتور مدني دسوقي مدير مشروع دعم الاحصاء يولـــي هذا الموضوع اهتماما بالغا ويسعي دائما لتطوير الأساليب الاحصائية فـــــي الجمهورية العربية اليمنيه •

ولذا يسعدني ان أتقدم لهم جميعاوالى كل الخبـــراء الذين شاركوا في ارساء اللبنه الأولى من هذا الجهد بكـــل أعـــــزاز و تقديـــــر •

بسم الله الرحمن الرحيم

طلب الزيارة : تمت الزيارة بناء على دعوة من الادارة العامه للاحصاء - الجهاز المركزى للتخطيط في الجمهورية العربية اليمنيه

الهدف من الزيارة : تضمن طلب الدعوة تحديد هدف الزيارة في دراسة مدى اتساق ارقام الحسابات القومية واختبار مدى معقوليتها ثم دراسة الأساليب المستخدمة لاعداد هذه التقديرات وامكانية تطويرها ٠

تنفيذ المهمه : ولتنفيذ المهمة فقد تم تقسيم العمل الى مرحلتين تختص المرحله الاولى بدراسة الأرقام ومدى معقوليتها وتختص المرحلة الثانيه بدراسة أساليب العمل وامكانية تطويرها ومصادر البيانات ٠

المرحلة الأولى : مدى اتساق الأرقام ومعقوليتها ٠

- ان تقديرات الحسابات القوميه ماهي الا انعكاسات للمعاملات والتيارات المختلفة فيما بين القاطات الاقتصادية وبعضها من جهه وفيما بين الاقتصاد القومي ككل والعالم الخارجي من جهه آخرى ، حيث انها تقوم على نظريه القيد المزدوج فكل تيار دائن في أحد القطاعات لا بد وان يكون مدينا في قطاع آخر وكل استهلاك لا بد وان يكون له مصدر اما انتاج محلي او واردات او كليهما الخ ٠٠٠ كما ان لكل انتاج مادى وجه آخر مالي ٠

والمقصود من ذلك أن الحسابات القومية تعني بالصورة الشمولية لكافة المصادروالاستخدامات في الاقتصاد القومي وازاء هذا الشمول فقد ميزت أنظمة الحسابات القومية بين أنواع التيارات والمعاملات فمنها ما يتعلق بالانتاج ومنها ما يتعلق بحسابات الدخل والانفاق ومنها ما يتعلق بالأصول والخصوم الرأسماليه (العمليات الرأسماليه)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠الخ ومن هنا فان شمولية الحسابات القومية تجعلها مرتبطه بكل المتغيرات الآخرى التي تحدث داخل المجتمع وتتأثر بها ولذلك فانه عند دراستنا لاتساق ومعقولية أرقام الحسابات القومية لن نلجأ الى اعادة الحساب ولكننا سوف نحاول أن نربط بين المجاميع التي وفرتها الحسابات القومية وبعض المتغيرات الآخرى

ذات التأثير الفعال على أرقام الحسابات القومية كما سنحاول ان ندرس بعض الأرقام وعلاقاتها ببعضها وفيما يلي بعض هذه المحاولات :-

أ - هناك علاقة وثيقة بين كمية وسائل الدفع (النقد المتداول خارج البنوك + الودائع تحت الطلب) والناتج الحقيقي ومستوى الأسعار (التضخم) والجدول التالي يعكس هذه العلاقـــــه :-

السنـــه	١ * كمية النقود المعروضه	٢ الزياده في عرض النقود	٣ الناتج** المحلي الحقيقي بأسعار ٨١	٤ الزياده في الناتج الحقيقي	٥ ١ ÷ ٣ معدل الطلب على القـــود	٦ ٤ × ٥ الزياده المطلوبه في عرض النقـــود	٧ ٦-٢ الفجوه بيـــن المعروض والطلوب
٧٥/٧٤	٩٦٤ر٠	٢٥٢ر٥	٨١٧٥	٨٢٦	١١٨ر	٩٧ر٥	١٥٥ر٠
٧٦/٧٥	٢٠٢٨ر٤	١٠٦٤ر٤	٩١٢٣	٩٤٨	٢٢٢ر	٢١٠ر٤	٨٥٤ر٠
٧٧/٧٦	٣٦٤١ر٨	١٦١٣ر٤	٩٧٨٨	٦٦٥	٣٧٢ر	٢٤٧ر٤	١٣٦٦ر٠
٧٨/٧٧	٥٢٤٨ر٣	١٦٠٦ر٥	١٠٩١١	١١٢٣	٤٨١ر	٥٤٠ر١	١٠٦٦ر٤
٧٩/٧٨	٦٣١١ر٢	١٠٦٢ر٩	١١٦٢٢	٧١١	٥٤٣	٣٨٦ر٠	٦٧٦ر٩
٨٠/٧٩	٧٣٨٢ر٤	١٠٧١ر٢	١٢٢١٣	٥٩١	٦٠٤ر	٣٥٦ر٩	٧١٤ر٣
٨١/٨٠	٧٥٨٢ر٥	٥٣٩ر٧	١٢٩٥١	٧٣٨	٥٨٥ر	٤٣١ر٧	١٠٨ر٠
١٩٨١	٧٩٣٥ر٣	٣٥٢ر٨	١٣٤٦٠	٥٠٩	٥٨٩ر	٢٩٩ر٨	٥٣ر٠
١٩٨٢	١٠٢٧٣ر٠	٢٣٣٧ر٧	١٤٧١٦	١٢٥٦	٦٩٨ر	٨٧٦ر٧	١٤٦١ر٠
١٩٨٣	١٣١٣٤ر٨	٢٨٦١ر٨	١٥٢٣٠	٥١٤	٨٦٢ر	٤٤٣ر١	٢٤١٨ر٧
١٩٨٤	١٦٣١١ر٩	٣١٧٧ر١	١٥٥٩٦	٣٦٦	١٠٤ر١	٣٨٠ر٦	٢٧٩٦ر٥

* المصدر : البنك المركزى اليمني - التقرير السنوي ١٩٨٣م

** تقديرات الحسابات القومية - الادارة العامه للاحصـــاء

وباستعراض العمود الأخير الذي يعكس الفجوه بين الزيادة في عرض النقود والزيادة المطلوبة لمقابلة الزيادة في الناتج الحقيقي ولا شك أن الفرو ق كبيـــره كما هو واضح وأن صحت هذه النتائج كان لابد وأن ينعكس ذلك في شكل تضخـم وارتفاع في الاسعـــار بدرجة ملحوظـــه، حيث نلاحـــظ أن الزيادة في عرض النقود تعادل أكثر من خمس اضعاف الزيادة في الناتج الحقيـــقي رغم أنني لم أضمـــن في الحساب شبه النقـــو د ٠

ولما كنا لا نتشكك في أرقام كمية وسائـــل الدفع فأن الآمر اذا يصبح :-

١- عدم دقة وتعبير الارقام القياسية للاسعار لمستوى التضخم في الدولة ولاكن اذا سلمنا بوجود أثر لهذا العامل حيث يقتصر الرقم القياسي على خمس مدن رئيسيه فقط كما أن هناك بعض التحفظات على أسلوب جمع الاسعار الا انه لا يمكن القول بأن ذلك هو السبب الرئيسي ٠

٢- عدم دقة المصححات السعرية المستخدمه في تحويل أرقام الناتج المحلي من الاسعار الجاريه الى الاسعار المثبته ٠

٣- عدم دقة وشمول الناتج المحلي سواء بالاسعار الجارية او بالاسعار المثبته وهذا هو الآمر الاكثر تأثيرا ٠

- وأن كنا لا نبرىء العاملين الأول والثاني من وجود تأثير لهما ، الا انه من المؤكـــد أن العامل الثالث هو المؤثر القوي على وجود هذه الفجوه بين العرض والطلـــب ومما يدلـــل على ذلك أن هناك قصـــور واضح في الشمـــو ل فالانتاج الزراعي لا يشمـــل القـــا ت وهو محصو ل هام اختلفت التقديرات بشأنه كثيرا ، كما اظهرت البحو ث الاستطلاعيـــه المتعلقـــه بالانفاق معدلات انفاق عليه متفاوتـــه منسوبه الى جملـــة انفـاق الاســـره ولاشك أن هذا الانتاج جزء من الانتاج الزراعـــي المـا دي كمـــا أن هوامـــش النقل والتجاره المتعلقه به تمثل جزء من انتاج انشطة التجارة والنقـــل وبالتالي تمثل اضافة الى الناتج المحلي مستبعدا منها الرسوم المفروضة على القات ٠ وكما أشرت من قبل أن الانتاج المادي له وجهه المالي ولا يمكن أن يحدث توازن وتناسق بيـــن المتغيرات المختلفه اذا أخذنـــا احد الوجوه واستبعدنا الوجه الآخـــر ٠

والقات محصول انتاج مادي لابد أن يكون له ما يقابله من النقـــــود ٠
هذا بالاضافة الى أن الانتاج الزراعي في المحاصيل الأخرى يقوم على عدد كبير من الفروض والنسب التي تنسب الانتاج في كل عام الى الانتاج في العام السابق له وهذا الفرض يفترض الدقة التامة في نقطة البداية وهو أمر من الصعب الحكم عليه حيث من الممكن ان تكون نقطة البداية على الأقل هي عام ١٩٧٨ أو ما قبلهـــــا واذا كنا لا نستطيع الوصول الى رقم مباشر الآن فما بالك منذ عدة سنوات ٠

- هناك بعض التقديرات الآخرى لبعض الأنشطه غير المتوفر عنها بيانات مثل الصناعا ت الاستخراجية ، المنشآت الصغيره في الصناعات التحويليه ، الخدمات ٠٠٠٠٠٠الـــخ٠ يتم تقديرها اما منسوبـــــه الى معدل نمو الناتج المحلي في القطاعات الآخرى كمـــــا في الخدمات او منسوبـــــه الى قطاع آخر كما في المنشآت الصناعية الصغيره وهـــذا الأسلوب له أثره على منطقية الأرقام وخاصة اذا علمنا ان هذا النهج يستخدم في عدد كبير من الأنشطه مثل التجارة ،المطاعم والفنادق ، النقل ، العقارات وخدمات الأعمال، الخدمات الاجتماعية والشخصية وهذه الانشطة تمثل نسبة كبيرة من الناتج ٠

- وفي مجال المصححات السعرية المستخدمة لتعديل القيمة من أسعار جارية الى أسعار مثبته نلاحظ أن :

+ الرقم القياسي الضمني لقطاع الصناعات قبل استبعاد الخدمات المصرفيه المحتسبه ٢ر ١٠١، ٠ر١٠٦، ٧ر١٠٧ للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ على التوالي ٠
+ الرقم القياسي الضمني للواردات ٠ر١٠٥ ، ٩ر١٠٩ ، ٩ر١١١ للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤ على التوالي ٠
+ في حين نجد أن الرقم القياسي الضمني لخدمات الحكومة "منتجو الخدمات الحكوميه" ٦ر١٤٠، ٥ر١٤١ ، ٦ر١٤٢ في السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ على التوالـــــي وهذا الاختلاف الواضح في الأرقام القياسيه لامبرر له فالحكومه تستهلك من السلع والخدمات المنتجه محليا او المستورده (اللهم الا اذا كانت قد جـــد ثـــت زيـــادة كبيـــره في متوسطات أجـــور العاملـــين) أما التوسع فـــي الانفاق الحكومي عن طريق خلق وظائف جديده أو مشروعات جديده لايعني ارتفاعا في أسعار الخدمات الحكوميه فالرقم القياسي لا يجب أن يتأثر بجملة الأجو ر

المدفوعه ولكن بمتوسط الأجر حيث يعتبر هو ثمن العمل ٠

كما يجب أن يكون هناك تناسق انجماعي بين المصححات السعرية المستخدمه بمعنى أن يكون عناصرها قابلة لأن تضاف مجاميعها الى بعضها عند تقييمها بأسعار سنة الأساس مثلما يحدث في حالة الأسعار الجارية ٠

ب - الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص : بمقارنة الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص من واقع تقديرات الحسابات القومية والنتائج التي أسفر عنها بحث الانفاق الاستطلاعي لعام ١٩٨١ نجد أن هناك تفاوتا كبيرا يتراوح بين ٦ر٢ الى ٤ أضعاف حسب التقديرات المختلفه وهذا الاختلاف له مايبرره فالا نفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات يحسب في مجال الحسابات القومية في حالتنا هذه عن طريق البواقي وحيث أن هناك قصور في الشمول بالنسبة للناتج المحلي كما أشرنا الى ذلك من قبل ومن أهمها بند القبات فان من الضرورى أن يأتي بند الانفاق الاستهلاكي العائلي ناقص بمقدار العجز في الشمول بالنسبه للناتج المحلي هذا بالاضافة الى انه يتحمل بأية أخطاء في حساب المتغيرات الآخرى ٠ ومن أهمها بند الانفاق الاستهلاكي الحكومي حيث يجب أن يستبعد منه ايرادات الحكومة التي تحصل عليها مقابل تقديمها لبعض السلع والخدمات وهي ما يطلق عليها في مجال الحسابات القومية "المبيعات المسوقه وغير المسوقه " حيث تعتبر ضمن الانفا ق الاستهلاكي النهائي للعائلات وليس الحكومة ٠ وبالطبع فان البحث الاستطلاعي لنفقات الأسر قد تضمن هذه المصروفات في حين اعتبرت ضمن الانفاق الحكومي في مجال الحسابات القومية ٠ وهذه أمور من السهل اعادة حسابها وتصويبها ٠

ج - لو جمعنا التكوين الرأسمالي للسنوات الخمس الأخيره فقط (٨٠/٨١ - ١٩٨٤) لبلغ المجموع ٢٤٣٠٧ مليون ريال وبمقارنة هذا الرقم باهلاك الأصو ل الثابته البالغ ٤٢١ مليون ريال في عام ١٩٨٤ لبلغ المعدل ٧ر١ ٪ وهذا معدل منخفض ٠ رغم أننا لا يمكن ان نفترض انه ليس هناك أصول ثابته قبل هذه السنوات الخمس ومن ذلك يمكن القول أن معدلات الاهلاك منخفضه أو أن التكوين الرأسمالي مبالغ فيه واذا نظرنا الى هذه الظاهره نلاحظ ان نسبة التكوين الرأسمالي الى الناتج المحلي تتراوح بين ٣٩٪ - ٣٠٪ بين عامي ٨٠/٨١ - ١٩٨٣م ثم انخفضت الى ٢٠٪

في عام ١٩٨٤ ويرجع ارتفاع هذه النسب الى انخفاض الناتج نتيجة عدم الشمول كما أشرنا الى ذلك من قبل •

د - هناك بعض الملاحظات التي أوردها الدكتور / كامل العضاض في تقريره عن التناسق بين البيانات على جانب كبير من الأهمية وخاصة ما يتعلق فيها برقم تعويضات العاملين والتي كان على أثرها أدمج هذا البند ضمن بند فائض العمليات وفي رأي أن محاولة تحسين الرقم وتدقيقه أفضل كثيرا من اخفائه في بندفائض العمليات • وقد يساهم في حل هذه المشكلة لو توفر بيان دقيق عن عدد العاملين على مستوىالنشاط الاقتصادي وقد يقودنا هذا الاقتراح الى تدعيم الاحصاءات المتعلقة بالعماله والأجور وساعات العمل كما أن البيانات الاقتصادية في استمارة تعداد السكان يجب أن تحظى باهتمام كبير •

ثانيا : <u>الأساليب المستخدمة في اعداد التغييرات</u> •

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تحت عدة لقاءات مع الأخ / يحيى القيزل ، مدير الادارة العامة للاحصاء و الأخوين / علي العسيلي و أمين عبدالواسع بغرض التعرف على الأساليب المستخدمه في اعداد الحسابات القومية وحضر اللقاءات الأستاذ/ الدكتور مدني دسوقي ، مدير مشروع دعم الاحصاء بالجمهورية العربية اليمنية • وفيما يلي استعراض قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي وبعض الملاحظات المتعلقة بها •

١- <u>الزراعة</u> :

- يتم الاعتماد على البيانات التي تنشرها وزارة الزراعة عن كمية الانتا ج الزراعي ثم يتم تحويلها الى قيم بالأسعار الجارية عن طريق ضرب الكميات × سعر التجزئة مخصوما منه نسبة تتراوح بين ١٥٪ - ١٨٪ كهوامش بغرض الوصول الى سعر يماثل سعر المزرعة • ولتقدير مستلزمات الانتاج أخذت نسبة المستلزمات الى الانتاج الزراعي بطريقة تحكمية وطبقت لتقدير جملة مستلزمات الانتاج ثم بالطرح نصل الى القيمة المضافة •

أما عن مصادر وزارة الزراعة في الحصول على كمية الانتاج والمساحة فقد عقد أجتماع مع الأخ / محمد نويره ، مدير عام مشروع الاحصاء الزراعي بوزارة الزراعة ، حيث افاد سيادته ان الوزارة تعتمد في بياناتها على نتائج المسح الزراعي الذى ابتدأ في عام

١٩٧٨ عن المساحة والانتاج وفي كل عام ترسل استمارات الى خمس جهات منها ارة المالية ، المحافظة ، مكتب الزراعة ، بالاضافة الى بعض المزارعين المشهورين • ويتم سؤال هذه المصادر الخمس عن مستوى الانتاج هذا العام لكل محصول منسوبا الى العام الماضي وأسبا ب ذلك ويتم هذا الاستبيان في نوفمبر من كل عام • ثم على ضوء هذا الاستبيان يتم تقدير المساحة والكمية المنتجة من المحاصيل المختلفة • أما عن الانتاج الحيواني فترسل استمارة الى الادار ة العامه للثروة الحيوانية موضحا فيها بيانات العام الماضي ونطلب منهم تحديد بيانات العام محل الدراسة • وبيانات الثروة السمكية تؤخذ من بيانات المؤسسة العامه للأسماك •

أما عن القطن فتؤخذ بياناته من الشركة العامه للقطن حيث هي المشترى الوحيد كما أفاد الأخ / محمد نويره انه قد أجرى مسح شامل عن الخضر في العام الماضي في ستة محافظات تمثل ٩٠٪ من الانتاج ويجرى هذا العام مسح عن الفاكهه من المحتمل أن يغطي كل محافظات الجمهورية •

أما بيانات المستلزمات فلا يتوفر عنها أي بيانات لدى وزارة الزراعة نهائيا •

ولاعداد التقديرات بالأ سعار المثبته فان ادارة الحسابات القومية تقوم بضرب الكمية المنتجة المشار اليها سابقا × أسعار سنة الأساس محسوبة بنفس الأسلوب السابق للوصول الى قيمة الانتاج ثم قدرت مستلزمات الانتاج كنسبة من الانتاج ثم نصل الى القيمة المضافة كما هو الحال في الاسعار الجارية •

هذا الاسلوب لم يستفد الاستفادة الكاملة من وجود مسح زراعي ميداني انفق فيه الكثير من الجهد والمال وخاصة وان الاستمارة تحوى كما هائلا وجيدا من البيانات التي تفي بأغراض الحسابات القومية كما يمكن منها احتساب الكثير من معدلات الانتاج والانتاجية ومستلزمات الانتاج اى ان الكثير من المعايير يمكن استخراجها من هذا البحث وفي هذه الحاله يمكن استخدام هذه المعدلات والنسب والمعايير في سنوات آخرى تالية للبحث ويمكن ان تعتبر هذه السنة سنة قيا س ويقاس عليها في السنوات التاليه اذ أن هذه

المعايير قائمه على أساس علمي وواقع ميداني واذا كان هناك بعض الأخطاء التي قد يرى البعض انها تعيب البحث فيجب أن نعلم أن هناك من الوسائل الاحصائية ما يمكن من تصويب هذه الأخطاء والاعتماد على بيانات البحث • وهذا في رأي أدعي الى ضرورة استخراج نتائج المسح حتى ولو أدى ذلك الى تغيير هيكل البيانات السابقة فنحن نستهدف التحسين دائما وهذه هي فرصة لاعادة النظر في تقديرات قطاع الزراعة الى ان يتم اجراء تعداد زراعي شامل •

ويمكن الاستفادة من مسح الحيازات الزراعية اذا ما تم استخراج الجداول الخمس التالية :-

الجـــــــدول الأول - الانتاج النباتي

نوع المحصول	المساحة الزراعية	الانتـــاج			الاستهلاك الذاتي		العماله والأجور	
		الوحدة	الكمية	القيمة	الوحدة	الكمية	القيمة	غدد يوم عمل	الأجور

محاصيل صيفيه :

محاصيلشتويه :

أشجار مستديمه :

الجدول الثاني : مستلزمات الانتاج النباتي

	المحصـــــــــــــــــول		
	قمـــح	شعيـــر	جملـــه
المساحـــــــــــه			
البذار : وحدة			
كمية			
قيمة			
الأسمده : وحدة			
كمية			
قيمه			
أدوية ومبيدات: وحدة			
كمية			
قيمة			
عبوات وصناديق: وحدة			
كمية			
قيمة			
مياه مشتراة : وحدة			
كمية			
قيمة			
محروقات وزيوت: وحدة			
كمية			
قيمة			
أصلاح وصيانه : وحدة			
كمية			
قيمة			
آخرى: وحدة			
كمية			
قيمة			
جملـــــــــــه			

الجدول الثالث : الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني

النـــــوع	أول العام		المشتـــريات		الـــولادا ت		المذبوحات		النفـــوق		آخر العـام	
	عدد	قيمه	عدد	قيمه	عدد	قيمه	عدد	قيمه	عدد	قيمه	عدد	قيمه
جمـــال												
أبقار												
ضأ ن												
ماعـز												
حميـر												
دواجـن												
جملـــه												

الجدول الرابـــع : الانتاج الحيوانـــــي

	جمال	أبقار	ضأن	ماعـــز	دواجن	النحـــل
الحليب:	وحدة					
	كمية					
	قيمة					
الصوف:	وحده					
	كمية					
	قيمة					
الجلود :	وحدة					
	كمية					
	قيمة					
العسل:	وحدة					
	كمية					
	قيمة					
البيض:	وحدة					
	كمية					
	قيمة					
جملـــــــــــه						

الجدول الخامس : مستلزمات الانتاج الحيواني

	الوحدة	الكمية	القيمة
من الانتاج الذاتي			
أعلاف : مشتراه من الغيـــر			
أدوية بيطرية ولقاحات			
جملـــــــــــة			

ولاشك أن توفر هذه البيانات سوف يتيح الفرصة لتحسين تقديرات القطاع الزراعي بالأسعار الجارية كما سيسهل اعداد هذه التقديرات بالأسعار المثبته حيث يمكن اما استخدام الطريقه المباشرة وضرب كل من الانتاج ومستلزماته في أسعار سنة الأساس او تركيب رقم قياسي خاص بالانتاج الزراعي وآخر خاص بالمستلزمات وذلك لاستخدامها كمصحح سعرى لتقدير القيمـــــه بالأسعار المثبته لكل من الانتاج والمستلزمات كل على حدة وبالتالي بالطرح نحصل على القيمة المضافة المثبته وهذه الطريقة تسمى بالطريقة المزدوجة حيث ان هيكل أسعار المنتجات يختلف كثيرا عن هيكل المستلزمات كما أن الارتباط بين المستلزمات والمنتجات في مجال الزراعة ليس قائما بالدرجة الكبيرة حيث يتعرض الانتاج لعوامل الطقس والآفات ٠٠٠٠٠الخ اما المستلزمات فهي تتعلق بالانتاج المستهدف أو المساحة المزروعة بغض النظر عما سوف تنتجه هذه المساحة ولذلك فلابد من الفصل التام بين مستلزمات الانتاج في الزراعة والمنتجات المحققه سواء في الأسعار الجارية أو المثبته ٠ أذ أن نسبه المدخلات الى المخرجات غير مستقـــــر ة من عام الى آخر بالنسبه للكثير من السلع الزراعية مما يعني ان القيمة المضافة الى الانتاج غير ثابته ايضا ومن هنا فان التصحيح المزدوج أمر ضروري خاصة في مجال الزراعة ٠

٢- الصناعات الاستخراجية : يفتقر هذا القطاع الى الكثير من البيانات الاحصائية وهو يتركز في استخراج الاحجار والرخام والرمل والملح وبالتالي يتم تقدير انتاج ومستلزمات هذا القطاع بطريقة جزافيـــــه ٠

ولا شك ان هناك ارتباط واضح بين الصناعات الاستخراجية (الأحجار والرمل والرخام) كمستلزمات انتاج يستخدم في نشاط التشييد والبناء كانتاج وبالتالي يمكن استخدام هذه العلاقه في تقدير حجم انتاج الصناعات الاستخراجيه ولكن هذه العلاقة يجب ان تتم على أساس معاملات فنيه قائمه على أساس علمي مدروس حسب أنواع هذه المباني والقيمة التقديرية لقيمة البناء واحتياجاته من مستلزمات الانتاج ويمكن أجراء مسح صغير لعدد من المباني تحت التشييد او استطلاع اراء بعض المقاولين في هذا النشاط لتحديد نسب المواد المستخدمه في البناء وبالتالي يمكن تقدير حجم الانتاج من الأحجار والرمل والرخام وذلك في غيبة أى بيانات مباشـره عن المقالع • لأني أفضل التقديرات المباشرة دائما ولاأوصي بالتقديرات غير المباشرة الا في حالات الضرورة.ويمكن ان يساهم تعداد المنشآت المصاحب لتعداد السكان الحالي في الحصول على اطار للصناعات الاستـخراجيه يمكن منه عمل عينه للحصول على الانتاج ومستلزماته بالطريقه المباشرة ثم القيمة المضافة •

ولا شك أن التقديرات بالأسعار المشبته ترتبط الى حد كبير بالأسلوب المستخدم في أعداد التقديرات بالأسعار الجاريه والنهج المتبع في ذلك وأن كنت لا أرى صعوبة في امكانية تركيب رقم قياسي لأسعار الأحجار والرمل والملح والرخام يستخدم كمصحح سعرى لتقدير القيمة بالأسعار المشبته .او اللجوء الى الطريقـه المباشرة بضرب الكمية × السعر في سنة الأساس فهذه سلعأربع ولا تمثل صعوبة في الحصول على أسعارها •

٣- الصناعات التحويلية :

قد يكون قطاع الصناعات التحويليه هو القطاع الأكثر خطا فهناك استماره احصائيه لجمع البيانات السنوية عن القطاع الصناعي في المنشآت الكبيرة والمتوسطه كما أن هناك حسابات ختامية عن مشروعات القطاع العام والمختلط يمكن استخدامها في تقدير الانتاج ومستلزماته والقيمة المضافة • أما المنشأات الصغيره فتقدر مساهمتها في الانتاج والناتج والقيمة المضافة على ضوء نسبة مئوية من المنشآت الكبيره وقد احتسبت هذه النسبه من نتائج المسح الصناعي الذى تم في عام ١٩٨١م عن عام ١٩٨٠م وبدراسة

الاستماره المستخدمه في جمع بيانات المنشآت الكبيره سنويا وفي ضوء دراسة استمارة المسح الصناعي للمنشآت الكبيره والصغيرة السابق استخدامها أورد بعض الملاحظات:-

أ- ضرورة اعادة النظر في تصميم الاستماره السنويه لتتضمن بعض البيانات الهامه واللازمه لتقديرات الحسابات القوميه مثل الأجور والاضافات الرأسماليه خلال العام وجملة الاصول المملوكة وبالتالي قسط الاهلاك السنوى واضافة جدول عن الايرادات والمصروفات الاخرى التي لاتعتبر ضمن مستلزمات الانتاج مثل الفوائد المدفوعة وأقساط التأمين وايجارات الأراضي الزراعية ٠٠٠٠الخ حيث انها ترد ضمن جدول مستلزمات الانتاج الحالي ٠

ب - اعادة النظر في بيانات العمالة الموضحه أسفل الجدول الاول حيث أنها غير واضحه ويفضل اعدادها في جدول مستقل عن العمالة والاجور حتى يمكن الربط بين عدد العاملين والاجور المدفوعة لهم كما يمكن تصنيف العاملين حسب المهنه او الوظيفة او اى تصنيف يتم الاتفاق عليه ٠

ج- ضرورة أن تتضمن الاستمارة تعليمات لاستيفائها وأن يكون المسؤلون عن جمع البيانات مدربون تدريبا كافيا على مراجعة الاستمارة والربط بين مكوناتها المختلفة قبل استلامها من المصدر ٠

د- أن يتضمن برنامج ادارة الاحصاء دورة تدريبية للعاملين في دوائر الاحصاء المختلفة بالمصانع والادارات الأخرى المعنيه باستيفاء الاستمارات الاحصائية لتدريبهم على طرق استيفاء البيانات وتوضيح أهميتها ٠

هـ - لوحظ أن الكثير من البيانات التي تتضمنها الاستمارة غير متكاملة او غير مترابطة مع بعضها وذلك راجع الى قصور في معطى البيان ٠

و - ضرورة ان يرفقها لاستمارة الاحصائية (السنوية) بيان الحساب الختامي والميزانية المعتمدة للشركة او المنشأة فكما نعلم ان هذه منشآت كبيرة وكثير منها قطاع عام ومختلط ويمسك حسابات منتظمه وفق نظام محاسبي موحد ٠ على ان تراجع الاستمارة على الحساب الختامي ويتم استيضاح أي اختلاف بينهما ٠

ز - التنسيق الكامل بين ادارة الاحصاءات الصناعية وادارة الحسابات القومية في اعداد وتجهيز البيانات وطرق استيفائها بما يخدم أهداف كل من الادارتين ويحقق احتياجات خطة التنميه ٠

- وقد تم تصميم استمارة لجمع البيانات السنوية للاحصاءات الصناعية متضمنه البيانات التي أشرت اليها من قبل (مرفق الاستمارة المقترحة) ٠
- أما المنشآت الصغيره فلاشك قد تم عليها تغييرات كثيره وجذرية خلال السنوات الخمس الماضية وافتراض استمرار هذه النسبة قد يشوبه بعض القصور وخاصة انه قد أشير في أحد تقارير المسح (التقرير الثالث) ان هناك زيادة تقدر بنحو ١٠٠٠ منشأة (حوالي ٣٠٪) بين عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ مما يعني ضرورة البحث عن أساس جديد يمكن على ضوئه تقدير مساهمة هذا القطاع بالنسبة الى القطاع الصناعي ٠

ومادمنا بصدد تجهيز لسنة أساس الخطة الجديدة فقد يكون من المفيد استغلال فرصة وجود تعداد المنشآت المصاحب لتعداد السكان واجراء مسح صغير عن طريق العينه لدراسة هذا القطاع ومكوناته الأساسيه ٠ وخاصة وانه قد نمى الى علمي ان وزارة الصناعة تعد لاجراء مسح صناعي عن المنشآت الكبيرة والمتوسطه وبالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية فمن الممكن اغتنام هذه الفرصة عن طريق :-

أ - اما توسيع دائرة المسح الصناعي الجارى الاعداد له ليشمل عينه من المنشآت الصغيره ٠

ب - او أن تقوم ادارة الاحصاء باجراء مسح عينة للمنشآت الصغيره في نفس الفترة التـــــي يتم فيها مسح المنشآت الكبيرة حتى يكون الربط والمقارنه بينهما ممكنا ٠

وفي هذا المجال أوصي بضرورة التنسيق الكامل بين ادارة الاحصاء والقائمين بالمسح الصناعي بوزارة الصناعة حتى تتضمن الاستمارة احتياجات الحسابات القومية وفق المفاهيم المتبعة والمستخدمة في أنظمة المحاسبة القومية ولاشك أنه بتوفير ذلك ستتوفر الاحتياجات التخطيطية ٠

- أما في مجال التقدير بالأسعار المثبته فلا شك ان قطاع الصناعة من أسهل القطاعات التي يمكن اعادة تقدير مكوناته بالأسعار المثبته ٠ فالانتاج الصناعي ومستلزماتـــــه

من السهل تحليلها الى عاملى السعر والكمية وبذلك يكون من السهـــل

احتســـاب القيمة المضافه بعد اعـادة تقييـم الانتاج والمدخـــلات الوسيطه بأسعار سنة الأساس • واعادة التقييم هذه من الممكن أن تتم اما بالطريقة المباشرة عن طريق ضرب الكمية × السعر في سنة الأساس سواء بالنسبة للانتاج أو مستلزمات الانتاج • أو عن طريق تركيب رقم قياس لأسعار المنتجات الصناعية أو رقم قياس حجمي للانتاج الصناعي مع مراعاة السلع الجديدة التي لم تكن في سنة الأساس والسلع التي تغيرت مواصفاتها ••••الخ • حيث هي أمور معروفة عند تركيب أي رقم قياسي • وفي هذه الحالة يكون قد اتبعت طريقة التصحيح المزدوج حيث تكون القيمة المضافة رصيد بعد تصحيح الانتاج ومستلزمات الانتاج واعادة تقييمها بأسعار سنة الأساس •

٤- انتاج وتوزيع الكهرباء والمياه :

- ويعتمد في تقديرات هذا النشاط بالنسبة للكهرباء على الحساب الختامي للمؤسسة العامة للكهرباء ثم يتم تقدير رقم جزافي لانتاج القطاع الخاص يضاف الى انتاج المؤسسة العامه للكهرباء وكذلك الحال بالنسبة لانتاج وتوزيع المياه حيث تغطى المؤسسة العامة للمياه والمجارى المدن الرئيسية ولاتشمل الريف أو المدن الصغيرة • فيتم الاعتماد على الحسابات الختامية للمؤسسة وفي هذه الحالة لا يتم اعداد تقديرات لانتاج وتوزيع المياه في المشاريع الخاصه اى أن هناك قصور في الشمول بالنسبة لانتاج وتوزيع المياه •

- وفي رأي أن النهج المستخدم لاغبار عليه فيما يتعلق بالحساب الختامي لكل من المؤسستين أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص في مجال الكهرباء فيمكن تحسيـــن الرقم بالاعتماد على أي مصدر احصائي مثل عدد الموتورات المستخدمة أو عدد المنشآت التي سيكشف عنها تعداد المنشآت أو بيان الظروف السكنية ومدى اتصالها بالمياه والكهرباء من واقع تعداد السكان حسب المناطق وخاصة تلك المناطق خارج دائرة اختصاص المؤسسة العامه للكهرباء أو من واقع بحث نفقات الاسرة عن طريق معرفة انفاقهم على الكهرباء او من واقع الكهرباء المنتجة والمستخدمه والمباعة للغير في المنشآت الصناعية ••••الخ كل هذه مصادر يمكن اخذها في الحسبان عند تقدير رقم انتاج القطاع الخاص من الكهرباء •

- اما عن المياه في القطاع الخاص فمن الملاحظ أن انتاج المياه يتم في شكل منشأة (بئر ومضخه ووسيلة لنقل المياه) وهناك تراخيص لاقامة مثل هذه الآبار كما أن تعداد المنشآت سوف يكشف عددها وأماكنها وبالتالي يمكن دراستها وتقدير قيمة هذا الانتاج ومتطلباته كما أن بحث انفاق الاسرة يكشف عن قيمة انفاق الاسرة على مشترياتها من المياه وكذلك حصر المساكن لابد وأنه سيكشف مصدر المياه (شبكة عامه) بئر ، ٠٠٠٠الخ) كل هذه عناصر ايضا يمكن ان تؤخذ في الحسبان عند تقدير انتاج القطاع الخاص من المياه ٠

- اما عن طريق اعداد التقديرات بالأسعار المثبته فلا أشك أن هناك صعوبة في ذلك فبالنسبة للمؤسسة العامه للكهرباء والمؤسسة العامه للمياه هناك أسعار محدده من قبل الحكومة ويمكن ضرب الكمية المنتجة في سعر سنة الاساس وكذلك متطلبات الانتاج في سعر سنة الاساس وبالتالي نحصل على القيمة المضافة اما عن الجزء الذى ينتجه القطاع الخاص سواء بالنسبة للكهرباء والمياه فلا شك انه له سعرامختلفا وخاصة ما يتعلق بالانتاج فمن الممكن أن تكون المستلزمات بنفس السعر اما الانتاج فلا بد أن اسعارة تختلف عن أسعار المؤسسة ولذلك أقترح أن يؤخذ له متوسط سعر في المناطق المختلفة حتى ولو على سبيل المشاهدة والاستقصاء ثم تصحيح القيمة بالا سعار الجارية على ضؤ ذلك ٠ واذا كان ذلك مستحيلا فلا مانع من اطلاق سعر المؤسسة على انتاج القطاع الخاص ٠ وان كان في ذلك تجاوز وخاصة اذا كانت نسبة انتاج القطاع الخاص كبيرة ٠

٥- التشييد والبناء :

يؤخذ في الحسبان عند اعداد تقديرا ت نشاط التشييد والبناء سواء بالأسعار الجارية أو الاسعار المثبته قيمة التكوين الرأسمالي المنفذ في خطة التنمية على أنه يساوي انتاج قطاع التشييد والبناء بكل من الاسعار الجارية والاسعار المثبته كما يؤخذ في الاعتبار ايضا بيانات تراخيص البناء الممنوحة خلال العام بعد استبعاد نسبة من هذه التراخيص يتم في السنوات التالية واضافة نسبة تراخيص صادرة في سنوات سابقة ستتم في عام التقدير ٠ حيث تحوي هذه التراخيص على بيانات القيمة والتكلفة ٠٠٠٠الخ ٠ كما أشار الى ذلك الاستاذ / يحيى القيزل ، مدير عام الادارة العامه للاحصاء ٠ وفي رأي ان نظام

التراخيص هذا نظام مقبول وحبذا لو تم تعميمه ليشمل جميع مناطق الدولة ويمكن ان يكون اكثر جدوى لو توج بشهادة تسمى "شهادة اتمام البناء " يوضح فيها تاريخ منح التراخيص وتاريخ الانتهاء من المبنى والتكلفة الاجمالية الفعلية للبناء وفي هذه الحالة لن نكون في حاجة الى استخدام نسب للمباني التي لن تتم في عام التراخيص او المحسوبه من سنوات سابقة كما أنه سوف نتلاقي احتمال الا يتم تنفيذ المواصفات المرخص بها وكذلك قيمة البناء في الترخيص •

اما فيما يتعلق باعداد التقديرات بالاسعار المثبته فهناك العديد من الطرق بعضها مباشرعن طريق المقارنه المباشره بين أسعار المباني المتماثله في الفترتين (الجاريه وسنة الاساس) بمعنى تركيب مناسيب سعرية لوحدات البناء المتماثله سواء كانت المتر المربع من المباني الخرسانية ، المتر المربع من المباني الحجرية ، البيت الريفي بمواصفات معينه •••••الخ وهذه الطريقة رغم دقتها الا انها تحتاج الى بيانا ت تفصيلية كثيرة وقد تكون سهلة بالنسبة للمباني السكنية ولكهنا صعبه بالنسبه للمباني التجارية والحكومية أو أنواع المشيدات الأخرى •

وهناك بعض الطرق الاخرىالتي تستخدم التغير في أسعار مكونات البناء وهذه قد تصلح في حالة الدول التي تستخدم العناصر سابقة التجهيز • وهناكطرق تستخدم الانحدار المتعدد••••الخ • وهناك طريقة يمكن استخدامها في مثل الظروف الحاليه في الجمهورية العربية اليمنيةوهي تعتمد على تقدير رقم قياسي سعري لانتاج البناء مبنيا على التغير فيأسعار جميع المدخلات الوسيطه والتغيرات في معدلات الأجو ر بالساعة أو اليوم وتستخدم قيم هذه البنود (المدخلات الوسيطه والأجور) كأوزان للترجيح • وفي حالة المباني النمطية التي تبنى في الريف بواسطة اصحابها والتي تقدر حسب التغيير في عدد السكان يمكن الاعتماد على عدد هذه المباني لاعداد رقم قياسي للكمية •

وذلك يعني انه من الممكن استخدام اكثر من طريقة لتقدير الأنواع المختلفة من نشاط التشييد والبناء بالاسعار المثبته على أن يكون هناك ارتباط بينها وان كنت أفضل استخدام أسلوب واحد لصعوبة عملية الربط بين الأرقام القياسية أو الطرق المختلفه للتقييم في مثل ظروف الجمهورية العربية اليمنية •

٦- التجارة الداخليـــة :

يتم تقدير هوامش التجارة الداخليه بطريقة الاسترجاه من قيمة السلع بسعر السوق (التجزئه) وتؤخذ نسبة معينة من الانتاج المحلي في كل من قطاع الزراعة والصناعة ويتم تقدير هوامش له تم يترك الباقي باعتباره استهلاك ذاتي كما تحسب هوامش تقديرية على الواردات للقطاع الخاص فقط مستبعدا من ذلك الواردات الحكومية دون اعداد هوامش لها ٠

- والواقع ان هذه الطريقة فعلامتبعة في بعض الدول ولكنه تتطلب بيانات تفصيلية عن الانتاج المحلي والصادرات والواردات على مستوى السلعه ٠ حيث تختلف نسبة الهامش حسب نوع السلعة كما انه يجب الفصل بين هامش النقل وهامش التجارة ، حيث أن سعر المستهلك يتضمن الى جانب قيمة السلعة بسعر المنتج هامش للنقل وهامش للتجارة وهما يمثلان انتاجا في نشاطين مختلفين وبالتالي يجب الفصل بينهما ٠ كما ان هذه النسبة من الهوامش يجب أن تقدر على أساس واقعي مبنى على اختبارات ودراسات حتى ولو على سبيل المشاهده والاستفسار من بعض التجار ٠ كما انني لا أرى داعيا لاستبعاد الواردات الحكومية من الواردات وعدم احتساب هوامش لها اذ ان هذه الواردات غالبا ما تأخذ طريقها الى المستهلك عن طريق الجمعية الاستهلاكية لموظفي الدولة او المؤسسة العامه للتجارة الخارجية او المؤسسة العامه اليمنية للحبوب ٠٠٠٠الخ وبالتالي فانها يجب أن تكون محلا لتقدير هوامش تجارية عليها حتى ولو كانت تباع بأسعار مدعومة ٠ وتعكس الحسابات الختامية للمؤسسات الثلاث السابقة وجود هوامش تجارية موجبه عن بضائعها المشتراه بغرض البيع ٠

- وان كنت أسلم بوجود جزء من الانتاج الزراعي يحجز للاستهلاك الذاتي وبالتالي لا يخضع لتقدير هوامش تجارية ٠ الا اني اتردد كثيرا في قبول ذلك المبدأ على الانتاج الصناعي حيث أن الاستهلاك الذاتي في الصناعه هو من قبيل الاستهلاك الوسيط بين الصناعات المختلفة وبالتالي فالانتاج الصناعي كله يخضع لعمليات السوق سواء ذهب الى المستهلك النهائي أو استخدم بواسطة مشروعا ت آخرى كاستهلاك وسيط فيها أو ذهب للتكوين الرأسمالي أو المخزون ٠٠٠٠الخ وفي كل هذه الحالات هو محل للتعامل في السوق اللهم الا اذا كانت هناك صناعات بيتيه تقوم

الأسر بصناعتها واستهلاكها وهذا النوع من الصناعات غير مشمول في تقديرات الانتاج الصناعي في الجمهورية العربية اليمنية •

- في الواقع ان تقدير هوامش التجارة بالأسعار المثبته آمر تكتنفه كثير من الصعوبات النظرية والعملية وذلك لصعوبة تقدير قيمة الخدمة التي يقدمها الموزعون (التجار) ومعدلاتها • ولذلك فان الكثير من الدول تستخدم اساليب مختلفه منها استخدام الرقم القياسي لأسعار التجزئه او الجمله •

وفي حالتنا هذه المتبعه في تقدير هوامش التجاره في الجمهورية العربية اليمنية يبدو اننا قد افترضنا سعرا محددا لهامش التجارة هو النسبة التي سبق الاشارة اليها من قبل عند تقدير الهامش بالأسعار الجارية فالانتاج في التجارة كما سبق القول هو الهامش اي انه يعادل النسبة التي يضيفها البائع الى سعر الشراء الذي دفعه التاجر في السلعة وهذا يعني ان هذه النسبه هي سعر الهامش التجاري للوحدة الواحـــده • وبالطبع هذا السعر يختلف من سلعة الى آخر ى فاذا كانت النسبة التي نستخدمها في احتساب الهامش (سعره) ثابته في جميع السنوات بحافيها سنة الأساس فهذا يعني ان تقديراتنا للهوامش هي بالاسعار الجارية والأسعار المثبته لاننا افترضنا ثبات السعر وبالتالي التغير النسبي في السعر = صفر - اما اذا اختلفت نسب الهوامش في السنه الجارى عنها اعداد التقديرات عن النسب التي كانت مستخدمة في سنة الاساس فيكون لدينا سعرين ، سعر جاري وسعر آخر مثبت يمكن الحصو ل عليه بتطبيق النسب التي كانت مستخدمة في سنة الأساس فينتج عندنا قيمة للهوامش بأسعار سنة الأساس (قيمة مثبته) •

٧- البنوك والمؤسسات المالية :

- يشمل هذا القطاع البنوك والوسطاء الماليين والصيارفة ولا يدخل ضمن هذا القطاع دار سك النقود سواء تقوم بسك النقود المعدنية أو طبع النقود الورقية حيث تعتبر هذه مؤسسات صناعية • ويعتبر الانتاج في هذا القطاع ممثلا لرسم الخدمة المحتسب مضافا اليه رسم الخدمه الفعلي • ويعتبر رسم الخدمة المحتسب علىأنه استهلاك وسيط بصناعة وهمية و بالتالي فان القيمة المضافة لهذه الصناعة الوهمية تصبح قيمة مضافة سالبه وفائض تشغيل سلبي •

- وفي الواقع معالجة هذا القطاع على هذا النحو يثير الكثير من المشاكل التطبيقية سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار المثبته • رغم أننا نتعامل مع قطاع يعتبر من أكبـــــر وأحسن القطاعات تنظيما واستخداما للحسابات الدقيقة والمنتظمه •

- وتقوم دائرة الحسابات القومية بالجمهورية العربية اليمنية بالاعتماد على الحسابات الختامية التي توفرها البنوك بصورة منتظمة لاعداد تقديرات الانتاج ومستلزماته والقيمة المضافة بالأسعار الجارية • ثم يتم تقدير رقم جزافي لخدمات الصيارف •

- وهنا يجب أن أشير الى أن خدمات الصيارف قاصرة على تبادل العملة وبالتالي ليس لديهم ايداعات يقومان بدفع فوائد عنها وهذا يعني الا يتم تقدير رسم خدمة محتسب لهم وانما تعتبر خدماتهم ضمن رسم الخدمة الفعلي • وهذا يعنيأن الرقم الجزافي الذى يتم تقديره يجب أن يضاف الى رسم الخدمة الفعلي وليس الى رسم الخدمة المحتسب واني أقترح ان تبذل محاولة للتعرف على اعداد هؤلاء الصيارف وعدد العاملين لديهم وان أمكن حجم عملياتهم حتى تساعد هذه البيانات في تقدير قيمة خدماتهم •

- ونظرا للتعقيدات التي تصاحب معالجة هذا القطاع في مجال الحسابات القومية فاني أسوق فيما يلي مثالا رقميا لطريقة التعامل مع الحسابات الختامية لاحد البنوك وطريقة احتساب رسم الخدمة المحتسب والفعلي وتركيب الحسابات الممكنه لهذا القطاع •

- رسم الخدمة المحتسب =الفوائد المحصلة + دخل الملكية عن الأموال غير المملوكة للبنك - الفوائد المدفوعة •

- رسم الخدمة الفعلي يتمثل في العمولات والايرادات الاخرى أو الدخول الاخرى التي يحصل عليها البنك •

حـ / انتاج الصناعه الوهمية ألف ريال

٢١٨٤ أستهلاك وسيط	صفر	الانتاج
-٢١٨٤ قيمة مضافة	صفر	
صفر		

• الفوائد المحصلة مضافا اليها دخول الملكية عن الأموال غير المملوكة ٢٣٠٩ ألف ريال والفوائد المدفوعة ١٢٥ ألف ريال • اذا رسم الخدمة المحتسب ٢١٨٤ ألف ريال •

- وهنا يتم افتراض صناعة وهمية انتاجها صفر ومستلزمات انتاجه ٢١٨٤ ألف ريال فينتج عن ذلك قيمة مضافة سالبه قدرها ٢١٨٤ ألف ريال هي قيمة رسم الخدمة المحتسب وتعتبر هذه القيمة استهلاك وسيط لدى قطاع الصناعات وبالتالي تضاف الى الاستهلاك الوسيط لاجمالي الصناعات وتطرح من القيمة المضافة (الناتج) لهذه الصناعات • وتطرح من الاجمالي نظرا لعدم امكانية توزيعها على الأنشطة المختلفه •

- ثم يعد حساب انتاج عادي للبنك على النحو التالـــــــي :-

حـ / انتاج البنـــــــــــــك

		ألف ريال		
٥٣	استهلاك وسيط	٢١٨٤	رسم الخدمة المحتسب	
٤٤٥	تعويضات العاملين	٦٧٨	(عمولات	(رسم الخدمه
٢٥٤٧	فائض العمليات	٢٢٦	(ايرادات آخرى	الفعلي)
٣٠	اهـــــــــلاك			
١٣	ضرائب غير مباشرة			
-	اعانـــــــات			
٣٠٨٨		٣٠٨٨		

ولما كان الحساب على هذا النحو يتضمن تضخيما للقيمة المضافة وفائض العمليات ناتج عن الفرق بين الفوائد المدفوعة والفوائد المحصلة وحيث أن هذه الفوائد (المدفوعة والمحصلة) تعتبر دخول ملكية وسوف ترد ضمن حساب الدخل والانفاق وحتى لايحدث تكرار وحتى يكون رقم الادخار في البنوك صحيحا ، يتم جمع حساب انتاج الصناعة الوهمية على حساب انتاج البنك فينتج لدينا حساب جديد على النحو التالي وذلك بهدف اعداد حساب الدخل والانفاق •

حـ / انتاج البنك + الصناعة الوهمية

الف ريال

٢٢٣٧	استهلاك وسيط	٢١٨٤	رسم الخدمة المحتسب
٤٤٥	تعويضات العاملين	٩٠٤	رسم الخدمة الفعلي
٣٦٢	فائض عمليات		
٣٠	أهـــــــلاك		
١٣	ضرائب غير مباشرة		
-	الاعانات		
٣٠٨٨		٣٠٨٨	

ويمثل هذا الحساب حساب انتاج البنوك الذى يرحل الفائض منه الى حساب الدخل والانفاق لاحتساب قيمة الادخار وذلك على النحو التالي :-

حـ / الدخل والانفاق (البنك + الصناعة الوهمية)

ألف ريال

	- مسحوبات من عائد المشروعا ت شبـــه المساهمه	٣٦٢	فائض العمليات
	دخل الملكيـــــه	-	مسحوبات من عائد تنظيم المشروعات شبه المساهمه
١٢٥	فوائد مدفوعة		دخل الملكيـــــه
٣٣٧٦	أنصبه	-	الايجـــــار
-	الايجار	٢١٨٤	أنصبـــــه
-	صافي أقساط التأمين ضد الحوا د ث	٢٣٠٩	فوائد مقبوضه
-	الضرائب المباشرة	-	تعويضات التأمين ضد الحوادث
٢٩٧	تحويلات جارية آخرى	٧١	تحويلات جارية آخرى
١١٢٩	الادخـــــــار		
٤٩٢٧	جملة الاستخداما ت	٤٩٢٧	جملة الايرادات

ثم يحول الادخار باعتباره أحد مصادر التمويل الى حساب تمويل رأس المال على النحو التالي:-

حـ / تمويل رأس المال

ألف ريال

-	التغيير في المخزون	١١٢٩	الادخـــار
٢٠	التكوين الرأسمالي	٣٠	الاهـــلاك
-	تحويلات رأسماليه	-	تحويلات رأسماليه
-	صافي مشتريات اراضي		
-	صافي مشتريات أصول معنوية		
١١٣٩	صافي الاقراض		
١١٥٩	جملة الاستخدامات	١١٥٩	جملة الموارد

هذه هي أرقام افتراضية لبنك من البنوك ويتم على نهجه معالجة جميع البنوك في الدولة ٠

- وفي مجال الاسعار المثبته تبرز الكثير من المشاكل ايضا فهناك صعوبات حتى نظريا في قياس قيمة الانتاج في البنوك بالأسعار المثبته ولذا فان هناك مناهج مختلفه في استخدام المصححات السعرية لقطاع البنوك فالبعض يستخدم الأرقام القياسية العامه للأسعار مثل الأرقام القياسية لأسعار الجملة أو أسعار التجزئه رغم ما يوجه اليهامنقصور، والبعض الآخر يرى استخدام التغييرات في المدخلات أي في عناصر الاستخدامات كمؤشر او مصحح لأثر تغير الأسعار على أن تتضمن عناصر المدخلات الاجور وساعات العمل وهذا الاسلوب يفضله الكثيرون ولكنه يتطلب بيانات تفصيلية عن المدخلات وأسعارها والأجور ومتوسطاتها وساعات العمل ٠٠٠٠الخ حتى يمكن تركيب مصحح سعرى يمكن استخدامه ٠ وهناك بعض الدول تستخدم مؤشرات كمية مثل عدد الشيكات ، عدد الحسابات ، عدد الودائع، عدد القروض ، عدد العملاء ٠٠٠٠٠الخ وربط هذه المؤشرات الكمية بعدد الموظفين الذين يعملون في هذه المجالات وهذا يعني الاهتمام بعناصر انتاجية العمل حسب نوع العمل المصرفي ومن هذه المؤشرات الكمية يمكن تركيب رقم قياسي كمي لتصحيح الأرقام الجارية الى أرقام مثبته ٠

وفي رأي أن اتباع أي من هذه الأساليب أو ما يمكن استحداثة من وسائل آخرى أمر يتوقف على القدر المتاح من البيانات ٠

و يجدر بنا ان نشير أن الأسلوب المستخدم حاليا هو استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمدينة صنعاء كمصحح سعري لكل مكونات نشاط البنوك ٠

٨ - التأميـــــــــــن :

- نشاطالتأمين يماثل كثيرا نشاط البنوك ان لم يكن أكثر منه تنظيما فليس هناك وحدات صغيره كالصيارف وانما يتكون في الجمهورية العربية اليمنية من حوالي ٣ شركات تأمين تمسك حسابات ختامية وتفصيلية منتظمة تعتمد عليها دائرة الحسابات القومية في تقدير مساهمتها في الناتج المحلـــي.

- وقطاع التأمين شأن القطاع المصرفي له أسلوبه الخاص في المعالجة في مجال الحسابات القومية وعند احتساب رسم الخدمة المحتسب ونظرا لهذه الطبيعة الخاصة ورغبة في توضيح هذا النهج حيث الأسلوب الحالي لا يأخذ في أعتباره الاحتياطي الاضافي في حالة عمليات التأمين على الحياة أعرض فيما يلي مثالا رقميا لطريقة معالجة نشاط شركات التأمين مستخدما أرقاما أفتراضية سبق اعدادها في احدى زياراتيلبعض الدول العربية الأخرى .

- رسم الخدمة المحتسب في نشاط التأمين ضد الحوادث = الفرق بين الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة .

- رسم الخدمة المحتسب بالنسبة للتأمين على الحياة = الأقساط المحصلة - (التعويضات المدفوعة + صافي الاضافة الى الاحتياطي الحسابي للتأمين على الحياة - الفائده على هذه الاحتياطيات) .

وفيما يلي بعض الأرقام الافتراضية لاحدى شركات التأمين :-

التعويضـــــات :

١٧٩٧٥٥٥ ريال	تأمين فردي
١١٥١٠٤١٩ ريال	تأمين جماعي
١٣٣٠٧٩٧٤ ريال	جملة التعويضات

الأقساط المحصلة :

١٩٣٠١٩٣١ ريال	(تأ مينفردي + تأمين جماعي)

الاحتياطي الحسابي (التأمين على الحياة)

٢٢٢٥٠٠٠٠	ريال	احتياطي حسابي آخر المدة
١٨٥٠٠٠٠٠	ريال	احتياطي حسابي أول المدة
٣٧٥٠٠٠٠	ريال	الاضافة الى الاحتياطي الحسابي

رسم الخدمة المحتسب (تأمين فردي + جماعي)

١٩٣٠١٩٣١ - (١٣٣٠٧٩٧٤ + ٣٧٥٠٠٠٠) = ٢٢٤٣٩٥٧ ريال

وقد افترض في هذا الحساب عدم وجود فوائد على الاحتياطيات أما في حالة وجود فوائد فانها تطرح من الزيادة في الاحتياطي . كما في المعادلة السابقة •

- ثم يتم بعد ذلك تركيب الحسابات لشركة التأمين كما حدث تماما بشأن حسابات البنوك على النحو التالي :

حـ / انتاج الوحدة الوهمية (التأمين)

ريال

٢٢٤٣٩٥٧	الاستهلاك الوسيط	صفر	الانتاج
٢٢٤٣٩٥٧ -	القيمة المضافة		
صفـــر		صفر	

كما هو الحال في نشاط البنوك

حـ / انتا ج شـركة التأ ميـــــــن

ريال

٩٣١٧٨٣	الاستهلاك الوسيط	٢٢٤٣٩٥٧	رسم الخدمه المحتسب
٥٧٨٨٠١	تعويضات العاملين	٥١٥٣٩٢	رسم الخدمه الفعلي
١٢٣٧٧٣٩	فائض العمليـا ت		
١٦٦١٩	الاهـــــــلا ك		
٤٤٠٧	الضرائب غير المباشره		
-	الاعـــانـــــا ت		
٢ ٧٥٩٣٤٩		٢٧٥٩٣٤٩	

وبنفس النهج السابق يتم جمع الحسابين الوهمي والحقيقي للوصو ل الى الحساب التالي:

حـ / انتاج التأميـــــــــــــــن

ريال

٣١٦٥٧٤٠	الاستهلاك الوسيط	٢٧٥ ٩٣ ٤ ٩	الانتـــا ج
٥٧٨٨٠١	تعويضات العاملين		
- ١٠٠٦٢١٨	فائض العمليـا ت		
١٦٦١٩	الاهـــــــلا ك		
٤٤٠٧	الضرائب غير المباشره		
-	الاعانـــــــا ت		
٢٧٥٩٣٤٩	المـد خـــــلا ت	٢٧٥٩٣٤٩	المخـــرجا ت

ومنه الى حساب الدخل والانفاق على النحو التالي حيث يعاد ابراز الاقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة ضمن هذا الحساب • وتدخل تكلفة خدمة التأمين ضد الحوادث ضمن الاستهلاك الوسيط للمنتجين وضمن الاستهلاك النهائي لقطاع العائلات اما تكلفة خدمة التأمين على الحياة فتدخل ضمن الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات وتقسم تكلفة الخدمة التأمينية ضد الحوادث بين حائزي البوالص بنسبة الأقساط التي دفعوها •

حـ / الدخل والانفاق (التأميـــــــــــن)

ريال

	دخل الملكية		
-	الفائده	- ١٠٠٦٢١٨	فائض العمليات
١٦٤١٦٩٣	أنصبه		دخل الملكيـــه
-	الايجار	١٧٧٤٤٥	أنصبـــــــه
١٦٥٧	صافي أقساط التأمين ضد الحوادث *	١٣١٧٠٢٦	فوائـــــــد
١٣٣٠٧٩٧٤	مستحقات التأمين ضد الحوادث	-	الايجـــــار
١١٠٠٠٠	الضرائب المباشره	١٩٣٠١٩٣١	صافي أقساط التأمين
١٠٠٠٠	غرامات وعقوبات	-	تعويضات التأمين ضد الحوادث *
١٩٥٨٥	التحويلات الجارية الاخرى	-	التحويلات الجاريه الاخرى
٤٦٩٩٢٧٥	الادخار		
١٩٧٩٠١٨٤		١٩٧٩٠١٨٤	

* هذين التيارين يتعلقان بعمليات تأمين تقوم بها الشركة لحسابها على أصولها هي :-

حـ / التمويل الرأسمالـــــــــــي

ريا ل

-	التغييـــر في المخزون	٤٦٩٩٢٧٥	الا دخـــــار
١١٦٧٦٠٠	التكوين الرأسمالـــي	١٦٦١٩	الاهـــــلاك
-	التحويلات الرأسماليه	-	التحويلات الرأسماليه
-	صافي مشتريات الاراضي		
-	صافي مشتريات أصول معنويه		
٣٥٤٨٢٩٤	صافي الاقراض		
٤٧١٥٨٩٤		٤٧١٥٨٩٤	

- وكما هو الحال في البنوك بعض الدول تستخدم الأرقام القياسية العامه مثل رقم أسعار الجملة أو رقم أسعار التجزئه مفترضين أن سعر خدمة التأمين يتغير بنسبة مماثلة لتغير سائر الاسعار الاخرى • أما الخيار الثاني الذى يستخدم كذلك في بعض الحالات فهو استخدام بعض المؤشرات الكمية مثل عدد البوالص حسب نوع التأمين وعدد حالات التعويضات ••••الخ كما هو الحال في البنوك وكذلك هناك بعض الحالات التي تستخدم التغير في أسعار المدخلات الأولية بما في ذلك الأجور بنفس الطريقة المتبعه في حالة البنوك •

٩- النقل والمواصـــــلا ت :

ويتضمن هذا النشاط خدمات النقل البرى ، النقل البحرى ، النقل الجو ي ، والمواصلات السلكية واللاسلكية •

وفي الواقع أن بيانات النقل الجوي والبحرى ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، متاحه ولا تمثل مشكلة أو عقبه • وتتركز الصعوبه الأساسية في بيانات النقل البري غير المتاحة وبالتالي يتم الاعتماد على بعض المؤشرات مثل عدد سيارات الاجره والنقل العاملة في الجمهورية •

- وفي هذا المجال يجب أن يتضمن النشاط خدمات مكاتب السفر والسياحة والفروع الأجنبية لشركات الطيران حيث تباشر نشاطا متعلقا بالنقل في الدولة وتدخل ضمن دائرة الانتاج المحلي وبالتالي فان اي مبالغ تحولها الى الخارج هي من قبيل الدخول المحولة الى العالم الخارجي ويمكن الوصول الى بيانات القطاع المنظم فيما يتعلق بالنقل البري من المؤسسة العامه للنقل البري اما بيانات القطاع الخاص فيمكن اجراء محاولة لدراسة هذا القطاع عن طريق عينة بسيطة وحتى تتم العينة يمكن الاعتماد على المؤشرات المتاحة عن اعداد وأنواع وسائل النقل البري المختلفه •

- وفي مجال التقدير بالأسعار المشبته يفضل الكثيرون المؤشرات الكمية مثل عدد الخطوط التلفونية ، عدد المكالمات الخارجية ، عدد مكاتب البريد ، عدد السنترالات ، سعة السنترال ، عدد الركاب ، كمية البضائع ، راكب / كم ، طن / كم ، أو تعريفة أجور النقل الجوي او البري او البحرى او الاتصالات في سنة المقارنة الى سنة الاساس لعدد من المسافات • كما أن البعض يفتر ض

أن أجور النقل دالة في الاستهلاك للأفراد وبالتالي يمكن أن يستخدم الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ٠

١٠- العقارات وخدمات الأعمـــال ٠

وفي الواقع هذا القطاع يتمثل في عنصرين أساسين هما العقارات ويتمثل الانتاج بالنسبة لها في القيمة الايجارية للمباني أما خدمات الأعمال فهي تتمثل في أنشطة الخدمات الاستشارية ، الدلالين، المحاسبين والمراجعين، السماسرة ٠٠٠٠٠الخ ٠

وبالنسبه لتقدير القيمة الايجارية ونظرا لعدم توفر بيانات فانه قد اعتمد على سلسلة البيانات المتوفره عن السنوات الماضية في مجال الحسابات القوميـة مضافا اليه في كل عام قيمة تقديرية للايجارات مأخوذ من قيمة الأبنيه الجديده في هذا العام (سكنية وغير سكنية) وذلك بعد تخفيض ٢٪ من قيمة الانتا ج في السنه السابقة مقابل قيمة البيوت التي يتم هدمها من آجل اعادة بناءها ويقدر الايجار بنسبة ٩٪ من قيمة البناء ٠

ثم يتم تقدير رقم خدمات الأعمال وفقا لمعدل نمو الناتج المحلي وبعض المؤشرات الآخرى مثل نمو السكان ٠ ثم تقدر مستلزمات الانتاج لهذا القطاع بصفة اجمالية بنسبة ١١٪ من الرقم المقدر للانتاج ٠

تم استخدام الرقم القياسي لكلفة البناء لتثبيت قيم الانتاج ثم استخدمت نفس النسب المطبقة بالأسعار الجارية للحصول على القيم بالأسعار المثبته ٠

- وفي الواقع هذه الجملة من الافتراضات والنسب تم اللجوء اليها نتيجةلعدم توفر أي من البيانات المناسبة عن هذا القطاع ٠ وفي الواقع أن انسب مصدر لبيان القيمة الايجارية هو مسح نفقات الأسرة الذي يتضمن قيمة الايجار سواء المفوع أو المحتسب وكذلك المسوح المتخصصة بالاسكان ٠

- أما الرقم القياسي لتكلفة البناء المستخدم كمصحح سعري فهو نابع من ربط القيمة الايجارية بقيمة المبنى وفي الواقع ان القيمة الايجارية في حالة الجمهورية العربية اليمنية خاضع لظروف العرض والطلب بدرجة ملحوظة كما أن افتراض نسبه معينه ثابته من قيمة المبنى على انها تمثل الايجار هو في حد ذاته معدل ثابت

- للايجار ولكنه معدل مربوط بمتغير هو قيمة المبنى كما هو الحال في معدل الضريبه القيمي • ومن هذا فاني أفضل اعدادرقم قياس مباشر للقيمة الايجارية باعتبار الايجار سعر وهذا الرقم عادة يتوفر ضمن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين •

١١- الخدمات الشخصية والاجتماعيـــــه :

- وهذا الجزء من النشاط الاقتصادي يكاد يكون مجهولا حيث لا تتوفر عنه أي بيانات وبالتالي يقد ر بمعدل نمو سنوي وفقا لمعدل نمو الناتج المحلي • ثم يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمصحح سعرى للوصول الى القيمة بالأسعا ر المشبته •

- وفي الواقع هذا القطاع يمثل نقطة ضعف في الكثير من تقديرات الحسابات القومية في كثير من الدول وذلك نظرا لتعدد الأنشطة التي تدخل تحت هذا القطاع وانتشار هذه المنشآت بدرجة كبيرة في كافة انحاء الدولة • ولكن اذا أردنا أن نحقق تقدما في هذا القطاع فلابد من الاستعانه بما يوفره تعداد المنشآت من اطار لحصر هذه الأنشطه المختلفة ومعرفة عددها وعدد العاملين بها وآية بيانات ممكنه تساعد في تقدير بيانات هذا القطاع في مجال الحسابات القومية • وفي الواقع ايضا من المعروف أن كل هذه الخدمات تزاول بموجب تراخيص لفتح هذه المنشآت ومزاولة العمل بها وبالتالي يمكن الوصول الى بيانات عن حجم هذا النشاط وخاصة اذا دعمنا قطاع احصاءات الخدمات بالادارة العامه للاحصاء لينهض بهذا الجزء من الاحصاءات ويوفرها كأساس لتقديرات الحسابات القومية : مثل عدد الاطباء (واذا توصلنا الى عدد الأطباء مثلا ومعرفة متوسط اجرة الكشف وعدد المرضى يمكن تقدير الانتاج عن طريق ضرب عدد المرضى × متوسط ايام العمل في السنه بعد استبعاد الاجازات ، تم تقدر مستلزمات الانتاج الممثله في مصاريف المياه والاناره والادوات والايجارات ٠٠٠٠٠الخ)• والعيادات الخاصة ، عدد المختبرات ، عدد الحلاقين ، محلات التصوير ، مسح الاحذية محلات الغسيل والكي ، ٠٠٠٠٠٠٠الخ •

- وقد يكون معظم هذه الانشطه مركزة في المدن الامر الذي قد يسهل اجراء مسح صغير من واقع تعداد المنشآت ولو مرة كل خمس سنوات لاستخدامه كأساس للتقديرات •

- اما استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمصحح سعري فقد يكون هو الرقم الأنسب نظرا لأن الرقم العام للأسعار في الغالب يعكس اتجاه أسعار هذه الخدمات فأسعار الخدمات تابعه للاتجاه العام للأسعار غالبا •

١٢- منتجو الخدمات الحكوميـــــــه :

ويقصد بهذا القطاع الوزارات والمصالح والهيآت الحكومية العاملة في كافة المجالات وهي التي تقوم بتوفير الخدمات العامه لا بهدف بيعها في السوق بسعر يغطي تكلفة الانتاج بل من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتمول هذه الخدمات عادة من الحكومة العامة كما انها هي المستهلك النهائي لمعظم هذه الخدمات •

- هذا هو التعريف الذى أورده نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية وهو المتبع في تقديرات الحسابات القومية في الجمهورية العربية اليمنيه وتعتبر الحسابات الختامية لهذه الوزارات والهيآت هي المصدر الأساسي للبيانات كما آن النهج المتبع في تقدير مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي هو النهج الموصى به وهو عن طريق تقدير الانفاق الحكومي الا أن هناك بعض الملاحظات •

أ- تحليل بيانات الحكومة على المستوى التفصيلي لكل وحدة على حدة وليس على مستوى البيانات الاجمالية للدولة اذ ان التحليل على المستوى التفصيل يتيح الفرصه لتصنيف الانفاق الحكومي حسب الغرض من النفقه كما يتيح الفرصة لاجراء مكمشات سعريه لكل نشاط على حدة •

ب - هناك بعض الايرادات التي تحصل عليها الحكومة مقابل تقديمها لبعض السلع والخدمات هذه الايرادات يجب ان تستبعد من الانفاق الحكومي وهي ما يطلق عليها المبيعات المسوقة والمبيعات غير المسوقه • ويتم الحصول على هذه البيانات من تحليل بيانات الايرادات الحكومية ويتم تحليل هذه الايرادات لفصل المبيعات المسوقة وغير المسوقة وفقا لتعريف الأمم المتحدة على النحو التالي •

نعلم أن الحكومة تحصل على مواردها الجارية من قطاع الاعمال او القطاع العائلي او الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات اما مقابل سلع وخدمات تقدمها الحكومة وهذه ما يطلق عليها المبيعات المسوقـــه وغير المسوقةو أما الجزء الآخر من هذه الايرادات الجارية فانها تحصل عليه بموجب سلطتها السيادية اما في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة أو تحويلات اجبارية أو اختيارية تدفع في شكل رسوم او غرامات ٠٠٠٠٠٠٠الخ ٠

ولتقدير الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة (الاستهلاك الذاتي) فانه يجب أن يستبعد من جملة الانفاق الحكومي ذلك الجزء من الايرادات الذى تحصل عليه الحكومة مقابل مبيعاتها المسوقة وغير المسوقة حيث أن ما يحصل عليه قطاع الاعمال من هذه المبيعات يعتبر استهلاك وسيط وما يحصل عليه القطاع العائلي يدخل ضمن الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات وبالتالي يجب أن يخصم من الانفاق الحكومي منعا للتكرار كما أن عدم خصمه وفقا للاسلوب المستخدم في تقديرات الحسابات القومية في اليمن حيث يعتبر الانفاق العائلي كمتمم حسابي يؤدي الى تضخيم الانفاق الحكومي وتخفيض الانفاق العائلي ٠

ولكن قد يواجه القائمون بالعمل بعض الصعوبات في التمييز بين الايرادات الحكومية وايها يعتبر مبيعات مسوقة وايها مبيعات غير مسوقة وايها ضمن الرسوم والايرادات السياديه ، وفي هذا المجال اوصى نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية بعدة معايير للتمييز بين المبيعات المسوقة وغير المسوقة وغيرها من الايرادات ٠

(١) الارتباط الواضح بين المدفوعات والحيازه للسلع والخدمات
(٢) الاختيارية أي الحرية في اختيار السلعه او الخدمة ونوعها
(٣) لا تعتبر هذه المدفوعات مطلوبه بواسطة السلطه العامه أي السلطه السياديه

وبناء على ذلك تعتبر المبيعات المسوقة هي قيمة ما تحصل عليه الحكومة مقابل تقديمها لبعض السلع والخدمات بسعر يغطي تكلفة الانتاج او يقترب منه مثل نفقات دخول المتاحف أو بيع التحف أو الطوابع والكروت التذكارية أو انتاج المدارس الحرفيه ٠٠٠٠٠٠٠الخ

أو اي سلعة آخرى من المفترض أن سعرها يغطي تكلفة الانتاج حيث تعتبر هذه المبيعات ضمن الاستهلاك الوسيط لقطاع الأعمال أو ضمن الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي وهذه المشتريات تتم من قبل المشترين بصفه اختيارية لا اجبار فيها كما ان هناك ارتباط واضح بين الحيازة والدفعومن ناحية الكمية والقيمه ويجب أن نلاحظ هنا أن اى مبيعات رأسمالية لا تعالج في هذا المكان بل ترد في حساب التمويل الرأسمالي مثل مبيعات الأراضي أو المساكن ٠٠٠٠٠الخ ، حيث انها سلع رأسمالية لا تدخل تكلفة انتاجهاضمن الانفاق الجاري للحكومه ٠

أما المبيعات غير المسوقة فهي تلك السلع والخدمات التي تقدمها الحكومه بسعر رمزي لا يغطي تكلفة الانتاج مثل رسوم المستشفيات العامه التي من المفترض أن تقدم خدماتها مجانا حيث تدخل هذه المدفوعات ضمن الاستهلاك الوسيط لقطاع الاعمال أو الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات وبالتالي فان هذين البنذين (المسوق وغير المسوق) هما البندان اللذان يستبعدان من الانفاق الحكومي ٠ أما النوع أو الانواع الاخرى من الايرادات الجارية التي تحصل عليها الحكومة والتي لها صفة الالزام والاجبار والتي تعتبر مصدر لزيادة موارد الموازنه العامه ولايمكن تجنبها مثل رسوم المطارات والجوازات ورخص القيادة والرسوم القضائيه ٠٠٠٠٠الخ فانها تعتبر في حالة قطاع الاعمال ضمن الضرائب غير المباشرة اما في قطاع العائلات (حيث أنه لا يدفع اي ضرائب غير مباشرة) فانها تعتبر رسوم اجبارية او غرامات ترد في حساب الدخل والانفاق ولا تدخل في الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات ٠ وبالاطلاع على ايرادات الموازنة العامه استطيع ان اورد امثلة للمبيعات المسوقة وغير المسوقة مثل : ايرادات الخدمات الزراعية ، عائدات المدارس ، عائدات الاسواق ، عائدات مياه الشرب ، ايرادات التلفون والبرق ، ايرادات الطوابع ، ايرادات الخدمات الا طبيه ، ايرادات المعامل والمختبرات ، ايرادات الكتب الدراسية ، ايرادات المطابع الحكومية ٠٠٠٠٠٠الخ ٠

ومن واقع التحليلا ت السابقة واعتمادا على الحسابات الختاميه يمكن اعداد حساب انتاج لمنتجي الخدمات الحكومية على النحو التالي :

حـ / انتاج

منتجو الخدمات الحكوميـــــــــه

الاستهلاك الوسيط	الانفاق الاستهلاكي النهائي (الذاتي)للحكومه
تعويضات العاملين	المبيعات المسوقـــــــــه
اهلاك رأس المال الثابت	المبيعات غير المسوقه
صافي الضرائب غير المباشره	
أجمالـــــي المدخـــلا ت	أجمالـــــي المخرجات

حيث يكون بند الانفاق الاستهلاكي النهائي (الذاتي) للحكومة متمم حسابي في هذا الحساب ٠

- اما فيما يتعلق بالتقديرات بالأسعار المثبته بالنسبه لأنشطة منتجو الخدمات الحكومية فهناك ايضا اكثر من طريقه تستخدم في هذا المجال فالبعض يستخدم الرقم القياسي العام للا سعار والبعض يستخدم التغير في اسعار المدخلات بافتراض أن فائض التشغيل يساوي صفر ولكن من الواضح أن أنشطة منتجو الخدمات الحكوميه هي أنشطه متعدده فهي تخدم غالبا كافة الأنشطه الاقتصاديه (الزراعة ، الصناعة ، الصحه ، التعليم ، الأمن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠الخ) ولذا فان تطبيق مصحح سعري واحد (معدل التضخم في الانتاج الاجمالي عدا الحكومة) على كل هذه الخدمات قد يكون فيه شيء من التجاوز كما يجب أن نعلم أن الخدمات الحكومية جزء منها يقدم الى الافراد فعلا بشكل مباشر مثل خدمات التعليم والصحة وهذه تؤثر تأثيرا مباشرا على الفرد ويمكن قياسها بالمقادير الكميه مثل عدد المرضى ، عدد الاسره ، عدد مرات التردد على الطبيب ، عدد الاطباء ، عدد التلاميذ ، عدد الفصول ، عدد المدارس ، عدد ساعات الدراسه ٠٠٠٠٠الخ ، هذه كلها مقادير كميه يمكن قياس هذا النوع من الخدمات بها وبالتالي يمكن اعداد مصححات كميه لاستخدامها في تثبيت القيم الجاريه الى أسعار مثبته والى جانب هذه الخدما ت المباشره الى الافراد هناك خدمات تقدم الى المجتمع ككل مثل خدمات الامن والدفاع وهذه لها اثرها العام على الاقتصاد القومي ككل ويمكن في هذه الحاله تصحيح التقديرات عن طريق قياس المدخلات بما فيها الاجور طبعا وفي حالة ثبات معدلات الاجور كما هو الحال

في الجمهورية العربية اليمنيه في السنوات الماضية فان التغير النسبي للأجور يساوي واحد وبالتالي يعد المصحح على باقي المدخلات الوسيطه ويمكن قياس متوسط انتاجيـــة الاقتصاد القومي وتصحيح رقم الأمن والدفاع بهذا المصحح او استخدام الرقم العام للأسعار.

وفي هذا المجال لابد وأن نشير الى طريقة تصحيح رقم الضرائب غير المباشر فالضريبه غير المباشره لها سعر فعلا هو القيمة المفروضة على وحدة الكمية ايا كانت قيمة هذه الوحدة وفي هذه الحالة لاعداد رقم قياسي (مصحح) سعري للضريبه غير المباشره يؤخذ سعر الضريبه (القيمة المفروضه على وحدة الكمية) مرجحاباوزان قيم الايرادات الضريبيه في سنة الأساس ويمكن استخدام القيم في السنه الجاريه كأوزان اذا ما أردنا حساب الرقم بطريقة باش . ويستخرج المنسوب السعري للضريبه كما سبق أن اشرت من قيم الضريبه ذاتها في حالة جبايتها على وحدة الكمية أما الضريبه القيمية التي تجبى كنسبه محدده من قيمة السلعه فانه يجب الربط بين معدل الضريبه وسعر السلعه قبل فرض الضريبه وبعدها لتحويلها الى الأسلوب السابق للحصول على سعر وحدة الكميه في سنتى الاساس والمقارنه وبالتالي تعامل كما سبق مرجحه بالايرادات الضريبيه ويمكن استخدام هذه المصححات في تقدير كل الضرائب غير المباشره ومنها الرسوم الجمركيه الكميه والقيمية .

التوصيـــــــــــــــــــــات

- لقد اصبح من الضروري والجمهورية العربية اليمنيه على ابواب خطة تنمية أقتصاديه وأجتماعيه جديده أن نتعرف على الصوره الحاليه للاقتصاد القومي وبالتالي تحديد الاهداف المستقبليه وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة الخطه الجديده وفق اهداف واولويـــا ت اقتصاديه واجتماعيه معينه ومعايير ثابته تتضا فر جميعها لتحقيق أهداف الخطه في ضوء القدره الاستيعابيه للاقتصاد القومي وهذا يعني أن الخطه يجب أن توضع في ظل استراتيجيه عامه للتنميه الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق ذلك فانه يجب توفر قدر كبير من البيانات التي تحظى بقدر كبير من الثقه عن أهم المتغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه في الدولـــه وقد يكون من حسن الحظ أن الجهاز المركزي للتخطيط وهو الجهة المسؤوله عن أعداد الخطه وتحديد استراتيجيه التنميه يضم بين اداراته الادارة العامه للاحصاء وهي الجهه المسؤوله عن توفير البيانات الاحصائيه اللازمه لتركيب الصوره الاقتصاديه للمجتمع بمتغيراته المختلفه سواء بجمعها مباشرة او بالتنسيق مع الجهات التي تقوم بجمع بعض هذه البيانات ولا يمكن ابراز هذه الصوره الا من خلال حسابات قومية وجداول اقتصاديه تعكس المتغيرات الاقتصاديه والتدفقات من والى القطاعات المختلفه فالحسابات القوميه هي المرآة التي تعكس حالة الاقتصاد القومي والتي يمكن من خلالها متابعة أي مرحله من مراحل النمو • ولكن اعداد الحسابات القوميه يتطلب قدرا من البيانات الاحصائيه الدقيقه التي ترتكز على قواعد احصائيه ثابته تقوم على عدد من المسوح الاحصائيه الى جانب البيانات السنويه عن مختلف الانشطه الاقتصاديه ، الأمر الذي يرفع من مستوى التقديرات ويجعلها بعيده عن استخدام المعدلات والنسب التحكميه التي قد لا تكون قائمه على أساس علمي دقيق مما قد يعطي صورة مشوهة عن الاقتصاديات والعلاقات التباد ليه في الاقتصاد القومي وذلك يستدعي :-

١- وجود تنسيق كامل بين الاقسام المختلفه داخل الادارة العامه للاحصاء وقسم الحسابات القوميه بحيث يعمل كل قسم على توفير احتياجات الحسابات القومية

٢- وجود تنسيق بين الادارة العامه للاحصا وادارات التخطيط والمتابعه على أن تكون سنة ١٩٨٦ (سنة أساس الخطه) بداية أنطلا قة جديده في مجال الحسابات القومية وذلك عن طريق توفير الركائز الاحصائيه التي تقوم على العديد من البحوث الميدانيه وخاصه وأن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الجاري تنفيذه حاليا سوف يوفر اطارا كاملا وجيدا يمكن بمقتضاه القيام بالعديد من البحوث بأقل

تكلفه ممكنه ومن أهم هذه البحوث :-

أ - بحث نفقات ودخل الأسر : ولا شك أن لهذا البحث أهمية خاصه لاغراض الحسابات القومية الى جانب استخدامه في تحديد الاوزان المستخدمه في تركيب الارقام القياسيه لأسعار المستهلكين التي مضى عليها فترة لاشك حدث فيها الكثير من التغيير في النمط الاستهلاكي للشعب اليمني بالاضافة الى عدم شمولية هذا الرقم • كما يوفر هذا البحث الكثير من المتغيرات التي تخدم تقديرات الحسابات القوميه ومنها على سبيل المثال رقم الايجارات السكنيه ، الاستهلاك من الكهرباء والمياه من المصادر الخاصه .....الخ • ولا شك أن هذا البحث سوف يضع حدا لتقدير الانفا ق الاستهلاكي للقطاع العائلي عن طريق البواقي •

ب - مسح للتجارة الداخليه : حيث يعتبر هذا القطاع مجهولا الى حد كبير واجراء مثل هذا المسح ولو عن طريق عينه صغيره تعطي الكثير من المؤشرات الحقيقيه عن هذا النشاط ومساهمته في الاقتصاد القومي سوف يفيد كثير في هذا المجال •

ج - مسح لأنشطة الخدمات الشخصيه : وذلك عن طريق عينه تستخر ج من آطار تعداد المنشآت لهذا النشاط حتى يكون لدى القائمين باعداد التقديرات قواعد يمكن على ضوءها تقدير مساهمه هذا النشاط في الاقتصا د القومي •

د - اجراء مسح عينه صغيرة للمنشآت الصغيرة التي يعمل بها أقل من خمسة مشتغلين حيث من الملاحظ ان هذا القطاع قد نما بسرعة كبيرة خلال السوات التاليه للمسح الصناعي الذي اجرى عن عام ١٩٨٠ •

٣- استخدام الاستمارة المرفقة لجمع بيانات الانتاج الصناعي السنوي للمنشآت الكبيره والمتوسطه بدلا من الاستماره المستخدمه حاليا كما أشير الى ذلك في التقرير •

٤- تطوير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ليشمل الريف والحضر وتطوير أساليب جمع الأسعار لاعطائها المزيد من الدقه والثقه والشمول ٠

٥- محاولة الاستفاده من اية مسوح احصائيه يتم تنفيذها وتجهيز بياناتها بالطريقه التي تخدم أغراض الحسابات القوميه مثل مسح المزرعه السابق القيام به والذى لم يتم تجهيزه حتى الان وهناك بعض الجداول المقترحه في التقرير التي يمكن الا ستفاده منها لو تم تجهيزها خدمة لأغراض الحسابات القوميه حتى ولو يدويا ٠

٦- تكثيف الجهود بشأ ن توفير المصادر الاحصائيه السابق الاشاره اليها في التقرير لرفع مستوى التقديرات ودرجة الثقه بها فالاعتماد على الكثير من النسب والمعدلات الحكميه غير القائمه على دراسات او بحوث ميدانيه يقلل كثيرا من درجة الثقه في البيانات ٠

٧- محاولة تنفيذ التوصيات والاقتراحات السابق الاشاره اليها في صلب التقرير والخاصه بالمصححات السعرية والكميه وأختيار انسبها ملائمة ٠

٨- بذل الجهود لتجهيز بيانات التجاره الخارجيه في الوقت المناسب حتى يمكن اعداد رقم قياسي لكل من الصادرات والواردات لأستخدامها كمصححات سعرية وتعتمد الحسابات القوميه على بيانات التجاره الخارجيه من البنك المركزي ولكن كما أشار تقرير البنك المركزي هناك نقص في الشمول حيث هناك بعض الواردات ترد عن طريق البر ولا يتم تسجيلها في البنوك التجاريه ومن أهمها البترول ٠ ولاشك ان مثل هذه الواردات ترد ضمن احصاءات الجمارك ٠

٩- التنسيق بين الادارة العامه للاحصاء والاجهزه الاحصائيه الأخرى في الوزارات والمصالح الحكوميه وأجهزة القطاع العام والمختلط والبنوك لضمات توفير البيانات وفق الاساليب والتعاريف التي تخدم الحسابات القومية ٠

وعقدت عدة اجتماعات مع الاستاذ الدكتور محمود الشافعي كبير المستشارين وبعض الاخوة من الادارة العامة للاحصاء والادارة العامة للتخطيط وحضرها الدكتور مدني دسوقي مدير مشروع دعم الاحصاء وتم مناقشة التقرير المقدم ٠

وفي نهاية المهمة تم لقاء مع الاستاذ الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء وزير التنمية ورئيس الجهاز المركزى للتخطيط وتم استعراض اهم النقاط التي تعرض لها التقرير واهم التوصيات التي تضمنتها ٠

الجمهورية العربية اليمنيـــــه
رئاسـة مجلـس الـــــــوزراء
الجهاز المركزي للتخطيـــــط
الادارة العامة للا حصـــــا ء
(دائرة الانتاج)

أستمارة الاحصاءات الصناعيـــــــــة السنـــــو ية

أسم المنشأة (المصنع) : .....

العنوان :
رقم الهاتـــف :
نوع الصناعـــه :

المسؤول المختص
الأسم :
التوقيع :

مدير المنشأ ة
الأ سم :
التوقيع :

تعليمات استيفاء الاستمـــــــــا ره

- تستوفي هذه الاستمارة عن سنة ميلاديه واذا كانت السنه الماليه للمنشأة لا تتفق مع السنه الميلاديه فتستوفى بياناتالسنه الماليه التيبقع منها سنة شهور على الأقل ضمن السنه الميلاديه محلالبحث•

- يرفق بالاستماره نسخه من الحسابات الختامية والموازنه الخاصة بالمنشأة عن سنة البحث •

- يوضح في جدول المنتجات جملة ما تم انتاجه خلال السنه من سلع سواء في شكل منتجات نهائيه تامه الصنع (منتجاترئيسية) أو منتجات ثانوية أو فرعية وكذلك يوضح المنتجات تحت التصنيع (غير تامة الصنع) كما يتضمن الجدول قيمة ما حصلت عليه المنشأة من ايرادات مقابل تقديم خدمات صناعيه للغير ولا يتضمن الانتاج اية متحصلات تحويلية جاريه أو رأسمالية حيث ترد في الجدول الخاص بها •

- يقصد بمستلزمات الانتاج كافة السلع والخدمات التي استخدمت في العملية الانتاجية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويصنف الجدول هذه المستلزمات الى مستلزمات سلعية ومستلزمات خدمية ولا تتضمن المستلزمات اية مدفوعات تحويلية جارية أو رأسمالية • حيث ترد هذه المصروفات في الجدول الخاص بها •

- يتضمن جدول الايرادات والمصروفات الأخرى أية ايرادات حصلت عليها المنشأة أو مصروفات دفعتها المنشأة ولا تتعلق بالعملية الانتاجية مثل الايرادات أو المصروفات التحويلية أو التخصيصية أو الأرباح الرأسماليه .....الخ •

كمية وقيمة الانتـــــــاج الـصناعـــي

عن الفترة من ••••••• الى ••••••• لعام ••••••

بالريا ل

المنتجـــات الصناعيـــة	وحدة القياس	الكمية	سعر الوحد ة	القيمة
أ- المنتجات الرئيسية :				
ب - المنتجات الثانوية :				
ج - منتجات غير تامة الصنع :				
د - خدمات مقدمه للغير :				
جمالـــــــــــــــة				

مستلزمات الانتاج عن الفترة

من ..... الى ..... عام ....

القيمة بالريال

المستلزمات السلعيه	وحدة القياس	الكمية	القيمة	المستلزمات الخدميه	القيمه
أ ـ المواد الخام الرئيسيه				١ـ ايجارات مدفوعه	
				أ ـ أراضي غير زراعية	
١				٢ـ مباني	
٢				٣ـ الات ومعدات	
٣				٤ـ وسائل نقـــل	
٤				٥ـ	
٥				٦ـ	
٦				٧ـ	
٧				٨ـ	
٨					
٩					
ب ـ المواد الخام الثانويه				ب ـ عمولات ومصاريف بنكيه	
١					
٢				ج ـ مصاريف صيانـــــه	
٣					
				د ـ مصاريف نقل وشحن مو اصلا ت	
جـ مواد التعبئه والتغليف					
				هـ ـ مصاريف تشغيل لدى الغيـــر	
د ـ الأدوات الكتابيه والقرطاسيه					
				و ـ مصاريف قضائيـــــه	
هـ الوقود والزيوت والشحومات					
				ز ـ مصاريف دراسات واستشارا ت	
١ـ وقود					
٢ـ زيوت وشحومات				ح ـ مصاريف نشرواعلام	
و ـ الميـــــــــاه				ط ـ آخـــــــر ى	
ز ـ الكهربـــــــــاء					
ح ـ مستلزمات سلعيه آخرى					
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
جملـــــــــــــه				جملـــــــــــــــه	

جملة المستلزمات السلعيـــــــه والخدميـــــــة .....

القوى العاملة والأجور عن الفتـــــــر ة

من ..... الى..... عام .....

	عدد العاملين *				الأجـور والمرتبـــــا ت**			
	يمنيـــــــن		غير يمنيـــن		الراتب الاساسي	العمل الاضافي	المزايا العينيه و النقديه	المجموع
	ذكور	أناث	ذكور	أناث				
الاداريـــــو ن								
الفنيون والاختصاصيون								
عمـــال مهـــــر ه								
عمـــا ل غير مهـــره								
عمال خدمات معاونه								
مستشـــــــــارون								

* يشمل اعداد العاملين الذين يعملون فعلا بالمنشآة خلال العام ويتضمن ذلك المتغيبون في أجازات مرضية أو سنوية .

** الأجور والمرتبات وهو يمثل الأجور المدفوعة والمستحقة لهؤلاء العمال سواء كانت في شكل راتب أساسي أو عن عمل اضافي أو بدلا ت نقدية أو عينية مثل بدل الملابس الغذاء .....الخ .

جدول الاضافات الرأسماليه

الأصول الثابته	الأصول الثابته في أول المدة		الاضافات الى الأصول الثابته *	الاستبعادات من الأصول الثابته **	الاهلاك السنوي	الأصول الثابته في نهاية المدة	
	القيمه الدفتريه	القيمه الصافيه				القيمه الدفتريه	القيمه الصافيه
أراضي							
مباني ومشيدات							
عدد وآلات							
وسائل نقل							
أثاث وتجهيزات							
أصول ثابته آخرى							
١-							
٢-							
٣-							

* تمثل الاضافات الى الأصول الثابته التي تمت خلال العام سواا كانت جديده او مستعمله ومشتراه من السوق المحلي او مستورده .

** يسجل أي نقص او استبعاد عن طريق البيع أو التدمير أو التخريد لاي من الأصول الثابته ويسجل بقيمته الدفتريه حيث ترد اية أرباح او خسائر ناتجه عند البيع في حساب الارباح والخسائر .

ايـــــرادات ومصروفـــــات آخـــــــر ى

عن الفترة مـن ..... الى ..... عام .....

الايـــــرادات	القيمة	المصروفات	القيمة
١ـ أرباح رأسماليـــــــــة		مصروفات تخص سنوات سابقه	
٢ـ أرباح بضائع مشتراه بغرض البيع		اقساط تأمين	
٣ـ ايرادات استثمارات		فوائد بنكية مدفوعة	
٤ـ ايجارات دائنه محصلة		خسائر مبيعات أصول	
٥ـ تعويضات محصلة		تعويضات وغرامات تأخير	
٦ـ ايرادات تخص سنوات سابقة		هدايا وتبرعات	
٧ـ فوائد محصلة		ديون معدومـه	
٨ـ اعانات محصلة		ضرائب مباشرة	
أيرادات آخر ى :ـ		ضرائب غير مباشره ورسو م	
أ ـ			
ب ـ			
ج ـ			
د ـ			

مـــلا حظـــــــا ت

وعلى ضوء الاستماره المقترحة لجمع بيانات سنوية عن الانتاج الصناعي ومستلزماتـــــه وفي ضوء الاستمارة السابق استخدامها في المسح الصناعي الذي أجرى في عام ١٩٨١ للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والمنشآت الصغيره فانه :-

١- استمارة المسح استماره مفصلة ولذلك لا تستخـد م سنويا ولكن يتم استخدامها على فترات دورية من الممكن أن تكون كل خمس سنوات •

٢- الاستمارة المقترحة تجرى سنويا لجمع بيانات الانتاج الصناعي ومستلزماتـــه

٣- يمكن الاستفادة من بيانات الانتاج الصناعي على مستوى السلعة (الذى توفره الاستماره) في تحديد أنواع السلع وأهميتها بهدف امكانية تركيب رقم قياسي للانتاج الصناعي يستخدم كمصحح لهذا النشاط •

٤- تمكن الاستماره من حساب واعداد المجاميع التالية اللازمة لأغراض الحسابات القومية •

(أ) الانتـــــــــا ج

\+ ايرادات النشاط الجاري

\- مستلزمات الانتاج (السلعية والخدمية)

\- \- القيمة المضافة الاجمالية بسعر المنتج

\+ الضرائب غير المباشرة

\- الاعانـــــــا ت

= القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق

\- تعويضات العاملين

\- الاهـــــــــــلا ك

= فائض العمليات (صافي)

وترد العمليات السابقه في حساب الانتاج

(ب) التكوين الرأسمالي الاجمالي =

المشتريات خلال العام

مطروحا منه الاستبعادات سواء بالبيع أو التدمير

وباستبعاد الاهلاك نصل الى صافي التكوين الرأسمالي

(ج) التراكم الرأسمالي = الأصول المشتراة خلال العام مستبعدا منها المباع مضافه الى الأصول المملوكة للمنشأة من قبل

(د) حساب الدخل والانفاق

يؤخذ الفائض المرحل من حساب الانتاج (فائض العمليات في الجانب الدائن ويضاف اليه أي ايرادات آخرى لا تخص النشاط (ايرادات تحويلية) وفي الجانب المدين أية مدفوعات تحويلية جارية أو تخصيصية فيكون الرصيد هو الادخـــــار.

(هـ) حساب تمويل رأس المال

حيث يشمل هذا الحساب الاضافات الرأسمالية بما في ذلك المخزون وكذلك أية عمليات تحويلية رأسمالية وفي الجانب الآخر يرد مصادر تمويل هذه التكوينات سواء من زيادة في رأس المال المدفوع أو الادخارات المحولة من حساب الدخل والانفاق أو الاهلاك او الاقتراض .

المصـــــــــــــــادر

- الملـفات القطاعيه لدى قسم الحسابات القومية
- بعض الملاحظات الفنيه حول تقديرات الحساباب القوميه - د٠ كامل العضاض
- محضر اجتماع ادارتى الاحصاء والتخطيط بخصوص الحسابات القوميه
- استماره حصر المنتجات الصناعية حسب الشهور
- تحليل مؤشرات الحسابات القوميه للسنوات ٨١-١٩٨٣ - الاستاذ/ماجد باصيل
- دليل الحسابات القوميه بالأسعار المثبته - الأمم المتحدة
- تقرير الأرقام القياسيه - د٠ سالم خميس
- التقرير السنوي - البنك المركزي اليمني ١٩٨٣
- نظام الأمم التحدة للحسابات القومية (SNA)
- النتائج الاولية للمسح الصناعي (التقرير الثالث) المنـشآت الصغيره
- الحسابات القوميه للجمهورية العربية اليمنيه ٦٩/٧٠-١٩٨٣
- استمارة المسح الصناعي للمنشآت الكبيرة والمتوسطه
- مذكره حول الرقم القياسي لأسعار التجزئه في الجمهورية العربية اليمنيه - الاستاذ/ ماجد باصيل
- استمارة المسح الصناعي للمنشآت الصغيره
- استمارة مسح الأسر الزراعيـــــــــــــه
- عدة اجتماعات مع الاخوه يحيى القيزل / مدير عام الاحصاء علي العسيلي ، أمين عبدالواسع ، محمد نويره
- الحساب الختامي لموازنات القطاعين العام والمختلط والموازنات الملحقة ١٩٨٣
- أستمارة الاحصاءات الصناعية السنوية (دائرة الانتاج)
- الموازنـــــه العامه للدولة ١٩٨٥م

الأخوه الذين التقيت بهم اثناء المهمة

اولا : الدكتور / محمد سعيد العطار / نائب رئيس الوزراء ، وزير التنميه ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط

ثانيا : الادارة العامه للاحصاء :

١- يحيى حسين القيزل / مدير عام الادارة العامه للاحصاء
٢- أمين عبد الواسع
٣- علي العسيلـــي / مسئولي الحسابات القومية
٤- أحمد الكبســـي / مسئول الاحصاءات الصناعية

ثالثا : الادارة العامه للتخطيط :

الأستاذ/الدكتور محمود الشافعي / كبير مستشارين
محمد قفلـــــــه / مدير عام المتابعه والتقييم
علي محمد عبدالله / مدير ادارة التخطيط
أحمـــد حجـــــر / ادارة التخطيط المالـي
محمد علي عبدالغني / ادارة التخطيط الزراعي
جمـــال الحضرمي / ادارة التخطيط
صالح الضريبي / ادارة التخطيط

رابعا : وزارة الزراعي والثروة السمكية :

محمد نويـــــــره / مدير الاحصاءات الزراعية

خامسا : الأمم المتحدة :

الأستاذ / أيوب بطارسه / نائب الممثل المقيم
الدكتور / مدني دسوقي مصطفى / مدير مشروع دعم الاحصاء
السيده / نجاة يوسف قسامي / برنامج مشروع دعم الاحصاء

وأنـــه ليسعدني أن اتقدم لهم جميعا بخالص الشكر على ما لمســـــــــته من مودة وتعـــــــــاون اثناء تواجـــــــــدي بينهم .

UNESCWA LIBRARY
20006955